UNODC
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات و الجريمة

الرؤية الاستراتيجية لأفريقيا ٢٠٣٠
لمكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

المحتويات

مقـــدمـــــة ٣

التحديات والفرص ٦

أوجـه التميز للمكتب ٨

مجالات الاستثمار الخمسة

مجال الاستثمار الأول: تعزيز صحة الأشخاص من خلال مكافحة المخدرات بشكل متوازن ١٠

١.١ تحسين جمع البيانات وتحليلها

٢.١ تعزيز طرق التصدي للاتجار بالمخدرات

٣.١ تحسين طرق التصدي لتعاطي المخدرات والوقاية ذات الصلة بفيروس نقص المناعة البشرية والعلاج والرعاية

٤.١ تحسين إمكانية الحصول على الأدوية الخاضعة للمراقبة التي تحتوي على المواد المخدرة والمؤثرات العقلية واستخدامها طبيًا

٥.١ زيادة الحماية من المنتجات الطبية المغشوشة

مجال الاستثمار الثاني: تأمين سلامة الأشخاص من الجريمة المنظمة والإرهاب والعنف ١٣

١.٢ تعزيز حماية جميع الأفارقة - ولا سيما الفئات الأكثر ضعفًا - من الإرهاب والتطرف العنيف

٢.٢ حماية الأشخاص من أضرار الأسلحة النارية

٣.٢ تعزيز حماية الأطفال من العنف

٤.٢ تعزيز حماية النساء والشباب من العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف والاستغلال الجنسيين

٥.٢ تعزيز حماية الأشخاص من المتاجرين بالبشر ومهربي المهاجرين

٦.٢ تعزيز حماية الأشخاص في أفريقيا من الجرائم السيبرانية والاستغلال عبر الإنترنت

مجال الاستثمار الثالث: حماية موارد أفريقيا وسبل العيش ١٦

١.٣ تعزيز حماية الغابات والحياة البرية في أفريقيا من الجريمة

٢.٣ تعزيز حماية مصائد الأسماك والاقتصاد الأزرق من الاستغلال غير القانوني

٣.٣ تعزيز حماية أفريقيا من النفايات الخطرة

٤.٣ التصدي الفعال للتعدين غير المشروع والاتجار في المعادن الثمينة

٥.٣ تعزيز حماية الممتلكات الثقافية في أفريقيا من الاتجار غير المشروع

مجال الاستثمار الرابع: حماية الأشخاص والمؤسسات من الفساد والجرائم الاقتصادية ١٩

١.٤ تحلي المؤسسات والأفراد في أفريقيا بالنزاهة والمساءلة

٢.٤ تعزيز حماية الاقتصاد من التدفقات المالية غير المشروعة وغسل الأموال

٣.٤ استرداد الأصول التي تم الحصول عليها بطرق غير مشروعة وإعادتها

مجال الاستثمار الخامس: جعل نظم العدالة الجنائية أكثر فاعلية وقابلية للمساءلة ٢١

١.٥ تحسين إنفاذ القانون والتعاون عبر الحدود في أفريقيا

٢.٥ تعزيز إمكانية لجوء الجميع إلى القضاء دون تمييز

٣.٥ جعل أنظمة العدالة في أفريقيا قابلة للمساءلة وفعالة ومستقلة

٤.٥ تبني نُهُج إعادة التأهيل لإدارة السجون

العوامل المساعدة على التغيير ٢٥

خاتمة ٢٩

تتمثل مهمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في الإسهام في تحقيق السلام والأمن وتعزيز حقوق الإنسان والتنمية على الصعيد العالمي بجعل العالم أكثر امناً من المخدِّرات والجريمة والفساد والإرهاب، وذلك من خلال العمل من أجل الدول الأعضاء ومعها بغية تعزيز العدالة وسيادة القانون وبناء مجتمعات قادرة على الصمود.

إخلاء مسؤولية الغلاف: الرسم والتصميم الموضح قد لا يعكس كامل البلدان الأفريقية.
نص هذا المنشور هو ترجمة غير رسمية.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

مقدمة

يفخر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتقديم رؤيته الاستراتيجية لأفريقيا ٢٠٣٠، رؤية تتسم بالطموح والعملية، مبنية على إيماننا بالوعد اللامحدود الذي تحمله أفريقيا لشعوبها، واقتناعنا بأن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بإمكانه أن يسهم في تحقيق هذا الوعد.

وقد تم تطوير هذه الرؤية بالتشاور مع البلدان الأفريقية والجهات المانحة وأصحاب المصلحة المعنيين، فهي تستهدف تجديد شرارة العمل نحو معالجة تأثير المخدرات والجريمة والفساد والإرهاب في القارة من أجل وقف هذه التهديدات من التهام الثروات والفرص، وتغذية الفقر وعدم المساواة.

تجسد الرؤية أيضًا التزامنا الثابت بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكذلك أجندة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣، وبذلك تحقيق تغييرًا حقيقيًا في حاضر ومستقبل الحياة اليومية لشعوب أفريقيا.

ودعماً لهذا النهج المتجدد تجاه أفريقيا، سوف تضمن الاستراتيجية المؤسسية الجديدة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ٢٠٢١ - ٢٠٢٥ تنفيذاً فعالاً ومؤثراً حول العالم.

نفخر في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتعاوننا مع شركائنا في أفريقيا في بناء القدرات لتحسين الوقاية والاستجابة للتحديات التي تمثلها المخدرات والجريمة والفساد والإرهاب، نحو السلام والأمن والازدهار.

تسعى هذه الرؤية إلى إحداث تحولاً في منهج عملنا من خلال التركيز على الناس بالأساس، ووضع الأولويات على أساس الاحتياجات الحقيقية لأفريقيا وأهلها، والاستجابة لتلك الاحتياجات بفاعلية وسرعة.

وتضع هذه الوثيقة ضمن أهدافها تمكين النساء والأطفال والشباب كقوى للتقدم في أفريقيا، كما تعطي الأولوية للشراكات الوطيدة، والتدابير الوقائية، والابتكار، والقضاء على التمييز والوصم كعوامل تمكين رئيسية.

في ظل أزمة كوفيد-١٩ المستمرة، علينا الاستثمار في بناء مجتمعات قادرة على الصمود أمام تهديدات الغد، ويمكننا القيام بهذا الاستثمار من خلال العمل نحو الرقابة المتوازنة على المخدرات، وتدابير أقوى ضد الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب والعنف، وحماية موارد أفريقيا من الاستغلال غير المشروع، وحماية اقتصادات أفريقيا من الفساد والجرائم الاقتصادية والتدفقات المالية غير المشروعة، وبناء أنظمة عدالة جنائية أكثر قدرة وفعالية.

أشكر جميع شركائنا على مساهمتهم القيمة في صياغة هذه الرؤية لأفريقيا. قد حان الوقت لجعل هذه الرؤية حقيقة واقعة. سيعتمد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على الدول الأعضاء والجهات المانحة لتقديم التمويل الكافي والمرن لتفعيل هذه الوثيقة، كما ستحتاج هذه الرؤية أيضًا إلى من يؤمن بها ويدعمها ويعمل مع مكتبنا لتنفيذ أهدافها – وهي أهداف طموحة ولكنها في ذات الوقت قابلة للتحقيق.

أرحب بكل الراغبين في العمل معنا من أجل مستقبل أفريقيا؛ يمكنكم الاعتماد على تفاعل مكتبنا الكامل مع جهودكم ومبادراتكم.

لدي إيمان لا يتزعزع بشعوب أفريقيا، والشراكة الفريدة التي يحظى بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مع القارة. بالعمل معاً، يمكننا أن نتخذ خطوات حقيقية نحو الازدهار والتنمية التي نريدها لأفريقيا، والتي تستحقها شعوب أفريقيا.

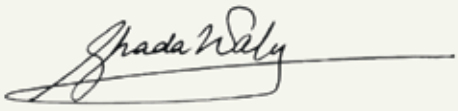

غادة والي
المدير التنفيذي
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

تقف أفريقيا على مفترق طرق مع تبقي أقل من عشر سنوات على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. تحدد الرؤية الإستراتيجية لأفريقيا ٢٠٣٠ لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة طريقًا للمضي قدمًا سيُمَكن الشراكات من الاستفادة من نقاط القوة والموارد الأفريقية. يتوفر في إطار ولايات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وخبرته التقنية ونطاقه الجغرافي الواسع فرصة فريدة لدعم خطة ٢٠٣٠ وأولويات خطة ٢٠٦٣ من أجل السلام والأمن وسيادة القانون والصحة وحقوق الإنسان والتماسك الاجتماعي والنمو الاقتصادي.

الرؤية الاستراتيجية لأفريقيا ٢٠٣٠ لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

تحدد الرؤية الاستراتيجية لأفريقيا ٢٠٣٠ كيفية عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والدول الأعضاء على تعزيز استجابات القارة لمكافحة المخدرات، والجريمة المنظمة عبر الحدود، والإرهاب، والفساد، والتدفقات المالية غير المشروعة من أجل تعجيل التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستَدامة السبعة عشر وتطلعَات خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها.

بالنظر إلى التحديات الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية المتغيرة بشكل مستمر في جميع أنحاء القارة الأفريقية - بما في ذلك تأثير أزمة كوفيد-١٩ - تعد هذه المشاركة الشامِلة خارِطة طريق لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في أفريقيا لتحديد الاستجابات والتدخلات بما يتماشى مع **استراتيجية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ٢٠٢١ - ٢٠٢٥**[1] في إطار نهج المكتب المستهدف، فإن شعوب أفريقيا والفئات الأكثر ضعفًا من المواطنين سيتم حمايتهم بشكل أفضل وسيعطون الأولوية لضمان عدم ترك أيّ أحد خلف الركب. بناءً على عقود من الشراكات المبرمة مع الدول الأفريقية إلى جانِب إدخال مَجالات جديدة للتركيز استِجابةً للتحديات الناشئة، يعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في إطار ولايتِه على تَحقيق التقدم الملموس والمستَدام في خمس مجالات استثمارية عن طريق وضع مُقومات التمَيز التي يتمتَع بها حيز النفاذ شاملاً ذلك التحليل ووضع المعايير والتعاون الفني. وعملاً على تحقيق الاستدامة لهذا التقدم، يتعين الاستفادة من سِتة عوامِل تساعد على التغيير: إقامة شراكات قوية، وتمكين الأطفال والشباب، وتعزيز دور المرأة، والقضاء على التمييز والوصم، ودمج الابتكار، وإعطاء الأولوية للنُهج القائم على الوقاية.

ملخص الاستراتيجية لأفريقيا ٢٠٣٠ لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

التحديات

الأنماط الديموغرافية

سكان أفريقيا ١,٣ مليار

تضاعف عدد سكان أفريقيا إلى ١,٣ مليار خلال الثلاثين عامًا الماضية، **ومن المتوقع أن يتضاعف مرة أخرى خلال الثلاثين عامًا القادمة.**[٢] تقل أعمار نصف سكان أفريقيا حاليًا عن ٢٠ عامًا، وعلى الصعيد العالمي **يمكن أن يكون الشباب المهمشين عرضة بشكل خاص للجريمة والعنف والتطرف وتعاطي المخدرات.**[٣]

البيئة

تغير المناخ

تزداد حدة تغير المناخ[٦] **ويشكل فقدان التنوع البيولوجي تحديات كبيرة أمام التنمية المستدامة**[٧] مع ارتباط كليهما ارتباطًا وثيقًا: وجد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أدلة بشكل مستمر **على أنشطة إجرامية مرجعها الفساد تتصل بقطع الأشجار غير القانوني والاتجار بالأحياء البرية.**[٨]

الصحة

الرعاية الصحية تقتصر على ٤٠٠+ مليون أفريقي

يُعد الحصول على الرعاية الصحية **لأكثر من ٤٠٠ مليون أفريقي إما غير متوفر أو مقيد بشدة.**[٩] **مع استيراد أكثر من ٩٥٪ من الأدوية والمنتجات الطبية** في أفريقيا، فإن الجريمة والفساد اللذين يستهدفان المستلزمات الطبية والأنظمة الصحية يمثلان تهديدًا متزايداً للحياة.[١٠]

الفقر

٣/٢ من فقراء العالم سيعيشون في وضع هش

يقدر البنك الدولي أنه بحلول عام ٢٠٣٠، سيعيش ما يصل إلى ثلثين من سكان العالم الأكثر فقرًا في أوضاع هشة ومتأثرة بالصراعات.[٤] **تتسبب عوامل مثل النزاعات والمؤسسات الهشة والضعف في اجتناب الجريمة المنظمة،**[٥] وتؤدي تلك العوامل إلى إستِشراء الشبكات والأسواق غير المشروعة، والمنظمات المتطرفة. ويستمر الإرهاب والتطرف العنيف والفساد في تقويض السلام والأمن في أنحاء كثيرة من أفريقيا.

الجرائم الاقتصادية والفساد

يُحرم الأفارقة من أكثر من ٥٠ مليار دولار سنويًا من الأموال العامة والخاصة

يهدد الفساد وعدم توفر آليات المساءلة والرقابة التنمية المستدامة لأفريقيا والأمن البشري والحوكمة، ويعملان على تسهيل الجريمة المنظمة عبر الحدود.[١٣] حيث يُحرم الأفارقة من أكثر من ٥٠ مليار دولار سنويًا من الأموال العامة والخاصة التي تُكتسب أو تُحوَّل أو تُستخدم بشكل غير شرعي، وفقًا لتقرير مبيكي عن التدفقات المالية غير المشروعة.[١٤] ويخرج ما يقدر بحوالي **٨٨,٦ مليار دولار - أي ما يعادل ٣,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي لأفريقيا – من القارة سنويًا.**[١٥]

جائحة كوفيد-١٩

جائحة عالمية

تأثر المهاجرون واللاجئون المهرَّبون، والأطفال والشباب، ونزلاء السجون، والأشخاص الذين يتعاطون المخدرات أو المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية بشكل كبير للغاية بجائحة كوفيد-١٩ والأزمات الأخرى. وأدت الجائحة كذلك **إلى ارتفاع معدلات العنف ضد النساء والفتيات**[١١] **والأطفال**[١٢] **بشكل عام، والعنف العائلي بشكل خاص.**

القطاعات الاقتصادية المعرضة لمجموعات الجريمة المنظمة نتيجة لأزمة كوفيد-١٩:

ISTOCKPHOTO/HADYNYAH

الفـــرص

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، باولو إمباغلاسيو

الفوائد الديموغرافية

زيادة التركيبة السكانية الشبابية

توفر التركيبة السكانية الشبابية المتزايدة في أفريقيا فرصًا كبيرة **للأطفال والشـــباب للالتقاء معًا في عمـــل جماعي وتمكنهم بوصفهم عوامل للتغيير من بناء مســـتقبل مســـتدام**،[١٦] كما تجلب الهجرة فرصًـــا يجب اغتنامها. ونظـــرًا لأن بروتوكول الاتحاد الأفريقي الجديد يسهل حرية تنقل الأشخاص والهجرة عبر القارة وداخلها، فإنه يحفز بالتالي التجارة ويوســـع فرص العمل والتعليم ويزيد التحويلات الدولية. **حيث توفر الهجرة الآمنـــة والمنظمة الأمان والأمل والبدائل للأشـــخاص الذين يهاجرون** بسبب عدة عوامل يذكر منها النزاعات وتغير المناخ والعنف والاضطهاد والإرهاب.[١٧]

التحضر

تشهد العديد من الدول الأفريقية تقدمًا حضريًا سريعًا، ومن المتوقع أن يتضاعف المعدل ثلاث مرات بحلول عام ٢٠٥٠.[٢٣] **حيث تتســـع فرص النمـــو الاقتصادي والحد مـــن الفقر والتنميـــة البشرية والاجتماعية**، ويمكـــن للمدن أن تكون بمثابة حجر الزاوية للابتكار التكنولوجي والعلوم والتعليم وريادة الأعمال.[٢٤]

التحول الرقمي

يُعد التزام القـــارة بالتحول الرقمي أمرًا واضحاً وله إمكانات هائلة. حيث تؤكد مجموعة من **مبادرات الاتحاد الأفريقي الإقليمية والوطنية الطموحة** على التزام أفريقيا بسد الفجوة الرقمية بحلول عام ٢٠٣٠.[٢٦]

المساواة بين الجنسين

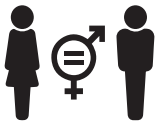

هناك إمكانات هائلة لتعزيز المساواة بين الجنسين ضمن عدة أطر للعمل، ومنهـــا **اســـتراتيجية المســـاواة بين الجنسين وتمكين المرأة ٢٠١٨ - ٢٠٢٨ للاتحاد الأفريقي**.[٢٥]

التنوع البيولوجي والموارد

وعلى الرغم من الصدمات الخارجية التي تواجهها القارة،[١٩] فإنها ما زالت تشهد نموًا اقتصاديًا. **فالقارة غنية بشكل اســـتثنائي بالتنوع البيولوجي والموارد الطبيعية**،[٢٠] **وتقدم مزايا لتطوير الصناعات الموجهة للتصدير والتوسع في قطاع السياحة**.[٢١] كما تعد حماية قاعدة الموارد هذه من الجريمة المنظمة والفســـاد **خطوة مهمة نحو تعزيز الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية**.[٢٢]

تحقيق أهداف التنمية المستدامة

+ ٢٠٠ مليار دولار

يبرز مؤتمر الأمم المتحدة للتجـــارة والتنمية **كيفية كبح جماح التدفقـــات المالية غـــير المشروعة لتخفيض فجـــوة التمويل الســـنوي البالغة ٢٠٠ مليار دولار التـــي تواجهها أفريقيا إلى النصف تقريبًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة**.[٢٧]

النمو الاقتصادي

تمثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA) فرصة كبيرة لأفريقيا لتسهيل التجارة وزيادة الإنتاج، بصرف النظر عن خسائر الإنتاج الناتجة عن جائحة كوفيد-١٩.[١٨] وتحظى هذه الاتفاقيـــة بالقدرة على دفع النمـــو الاقتصادي الهائل، وزيادة فـــرص العمل والدخل، وجذب الاستثمار الأجنبي.

الطموحات السبع لأجندة ٢٠٦٣ للاتحاد الافريقي

٤. أفريقيا سلمية وآمنة.

٣. أفريقيـــا ذو الحكـــم الرشـــيد، والديمقراطيـــة، واحـــترام حقـــوق الإنسان، والعدل وسيادة القانون.

٢. قـــارة متكاملـــة ومتحدة سياســـياً، تستند على المثل العليا لعمـــوم أفريقيا وعلى رؤية نهضة أفريقيا.

١. أفريقيـــا مزدهـــرة من خـــلال النمـــو الشـــامل والتنمية المستدامة.

٥. قارة ذات هوية ثقافية قوية وتراث وقيم وأخلاق مشتركة.

٦. أفريقيـــا التي يقـــود الناس تنميتها، وتعتمد على الإمكانات التي يوفرها الشـــعب الأفريقي، وخاصة النساء والشباب، ورعاية الأطفال.

٧. أفريقيا كلاعب وشريك عالمي قوي وموحد ومرن ومؤثر.

أوجه التميز للمكتب

تميـــز الاختصاصات والصلاحيات الهامة والتكميلية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن غيره من المؤسســـات العاملة في المجال نفسه بما يلي: العمل كمسؤول عن الاتفاقيات الدولية وتولي مسؤولية أمانة هيئات السياسات العالمية؛ وتوفير الأبحـــاث القوية والتحليلات للسياســـات؛ والجمع بين الخبرة العالمية والحضور الميداني الواسع لتقديم الخدمات المتخصصة في مجال التحليل المتخصص ووضع المعايير والمساعدات الفنية إلى الدول الأعضاء.

دعم وضع المعايير والسياسات

- بصفته مســـؤولاً عن الاتفاقيات والصكوك القانونية الأخرى من خلال العمل كأمناء لهيئات السياسات العالمية بشأن مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة والإرهاب والفساد.
- بصفته راعيا لمعايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية.
- من خلال تقديم الدعم في مجال وضع المعايير للدول الأعضاء مع التصديق على هذه الصكوك ووضعها حيز التنفيذ.
- من خلال تطوير التشريعات الوطنية وتقديم الخدمات لهيئات صنع السياسات الحكومية الدولية.
- من خلال تعزيز الأطر القانونية وأطر السياسات للدول الأعضاء، بما في ذلك مشاركة المجتمع المدني.

التحـــليـــل والبحـــث والأدلـــــة

- من خلال أعمال البحث والتحليل الموثوقة.
- من خلال تعزيز بيانات وتحليلات وأبحاث وإحصاءات الدول الأعضاء لإنشـــاء قاعدة الأدلة الضرورية للاســـتجابات التشريعية والسياساتية والعملياتية.
- من خلال النهج المبتكرة والمســـتدامة التي تعتمـــد على الشراكات الإقليمية ودون الإقليميـــة، مثل مراكز البيانات الإقليمية الجديدة والمراصد الوطنية.
- من خلال زيادة فهم أســـباب الجريمة المنظمة ودوافعها وتصنيف جماعـــات الجرائم والعلاقة بين المخدرات وأنواع الجريمة المنظمة والظواهر الأخرى.

المساعدات التقنيـــة

- من خلال الجمع بين الخبرات الفنية العالمية على مســـتوى المقر الرئيسي والحضور الميداني الواسع الذي يعزز النهج المصمم وفقاً للسياق الإفريقي.
- من خلال بناء القدرات والخبرات بشكل مستدام على المستويين الوطني والإقليمي وتعزيز تطوير الموجهين والرواد.
- من خلال تعظيم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتسهيل الشراكات ذات المنفعة المتبادلة بين الدول والمؤسسات.

وثائق القواعد التوجيهية الرئيسية

المعاهدات المتعلقة بالجريمة

- **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود والبروتوكولات الثلاثة الملحقة بها** (بروتوكول الاتجار بالأشـــخاص، وبروتوكـــول مكافحة تهريب المهاجرين، وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية)
- **اتفاقية الأمم المتحـــدة لمكافحـــة الفســـاد**

المعاهدات المتعلقة بالمخدرات

- **الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢**
- **اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١**
- **اتفاقيـــة الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨**

الصكوك المتعلقة بالإرهاب

- **الصكوك القانونية الدولية لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة**

مجالات الاستثمار الخمسة

مجال الاستثمار الأول.

تعزيز صحة الأشـــخاص من خلال مكافحة المخدرات بشكل متوازن

مجال الاستثمار الثاني.

تأمين سلامة الأشخاص من الجريمة المنظمة والإرهاب والعنف

مجال الاستثمار الثالث.

حماية موارد أفريقيا وســـبل العيش

مجال الاستثمار الرابع.

حـماية الأشخـاص والمؤسسات من الفساد والجرائم الاقتصادية

مجال الاستثمار الخامس.

جعل نظم العـــدالة الجنائية أكـــثر فاعلية وقابلية للمساءلة

مجال الاستثمار الأول.

تعزيز صحة الأشـــخاص من خلال مكافحة المخدرات بشكل متوازن

في إطار دعم جهود الدول الأعضاء لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٣ و٥ و١٦ إضافة إلى تطلعات الاتحاد الأفريقي ١ و٦ **وأهداف خطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن مكافحة المخدرات ومنع الجريمة (٢٠١٩ - ٢٠٢٣)**،[٢٨] سنعمل معًا لتوفير حلول فعالة ومتوازنة لمكافحة المخدرات لحماية الصحة وسبل العيش.

٣ الصحة الجيدة والرفاه | ٥ المساواة بين الجنسين | ٦ المياه النظيفة والنظافة الصحية | +

١.١ تحسين جمع البيانات وتحليلها

يؤدي نقص البيانات المتاحة والموثوقة والمقارنة عن تعاطي المخدرات في أفريقيا إلى عدم فهم مدى تعاطي المخـــدرات والاتجاهات ذات الصلة والتأثيرات على الصحة، لا ســـيما في ضوء النمو الســـكاني. حيث يشير **تقرير المخدرات العالمي السنوي الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة** إلى تزايد نســـبة تعاطي المخدرات في أفريقيا مع ظهور أنماط جديدة.[٢٩] كما أشار تقرير المخدرات العالمي لعام ٢٠٢٠ إلى زيادة الاستخدام غير الطبي للمواد الأفيونية في جميع أنحاء القارة، وذلك بناءً على زيادة نســـبة الأشـــخاص الذين عولجوا من اضطرابات اســـتخدام المواد الأفيونية التي تشمل إســـاءة استخدام الترامادول. وستؤدي البيانات والتحليلات والبحوث والقدرات المحسّنة والدقيقة إلى جعل الدول الأعضاء في وضع أفضل وتمكنها من تقديم اســـتجابات أكثر فاعلية على مستوى السياسات والبرامج للأشخاص المعرضين لخطر تعاطي المخدرات وأولئك الذين يحتاجون إلى تلقي العلاج.

أهدافنا:

- تحســـين القدرات في مجال البحث والبيانات والتحليل لتعزيز اســـتجابات مكافحة المخدرات وتحســـين قاعدة الأدلة وإثراء بيانات القارة من خلال الأدوات المبتكرة، والاســـتفادة من الشراكات، وتسهيل الشبكات المستدامة المتعددة القطاعات.
- تيسير إنشاء مراصد جديدة لتعاطي المخدرات من أجل تبسيط نظم جمع البيانـــات وتحليلها والإبلاغ عنها بشـــكل أفضل، وإدمـــاج النُهُج المبتكرة، وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، باريت شاه

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

٢.١ تعزيز طرق التصدي للاتجار بالمخدرات

تشير البيانات إلى ارتفاع نسبة الاتجار بالمخدرات في أفريقيا بشكل مستمر.[٣٠] حيث يُهرَّب الهيروين بكميات متزايدة إلى ساحل شرق أفريقيا إذ يمر عبر القارة على امتداد عدة طرق إلى أوروبا، مما يساهم في أعمال التمرد في شرق أفريقيا ويزيد معدلات الجريمة والعنف في مدن المنطقة. ويُعرِّف البنك الدولي **الاتجار بالمخدرات بوصفه أحد أهم المخاطر التي تهدد بناء الســـلام** في الدول الهشة بعد الصراع وفي أثناء الصراع، مما يؤكد الحاجة إلى اتخاذ التدابير المضادة التي تعزز المســـاهمة في الســـلام والأمن.[٣١] حيث تمول عائدات الاتجار بالمخدرات الجماعات المتمـــردة والمتطرفة في بعـــض مناطق القارة. كما تشـــير بيانات مضبوطات الكوكايـــين إلى تزايد تهريب الكوكايين، مع بروز عدة دول في غرب أفريقيا بوصفها مناطق شـــحن رئيســـية للكوكايين المتجه إلى أوروبا والأسواق الأخرى. وعلى الرغم من أن تصنيع الميثامفيتامين لا يزال منخفضًا وفقًا للمعايير العالمية، إلا إن هناك قلقًا متزايدًا بشـــأن تصنيعه في أفريقيا - ســـواء للأسواق المحلية أو للتصدير - الذي أصبح ممكنًا بسبب زيادة توافر السلائف الكيماوية. وتنتشر زراعة القنب في القارة كما هو الحال بالنسبة للاتجار براتنج القنب.

أهدافنا:

- التركيز على الوقاية من الجريمـــة ومنعها والإجراءات المتخذة ضد عائدات الجريمـــة والتحقيقات والملاحقـــات القضائية الفعالـــة للتصدي للاتجار بالمخدرات.
- مساعدة الدول الأعضاء في تعزيز التعاون الإقليمي والدولي عبر الحدود مما يساهم في زيادة أمن الحدود والموانئ والمطارات والمناطق البحرية.
- تعزيز برامج ســـبل العيش المستدامة للحد من الاتجار بالمخدرات والإنتاج المحلي، مع التركيز على الشباب والنساء.

المضبوطات العالمية من الترامادول، ٢٠٠٠ - ٢٠١٧

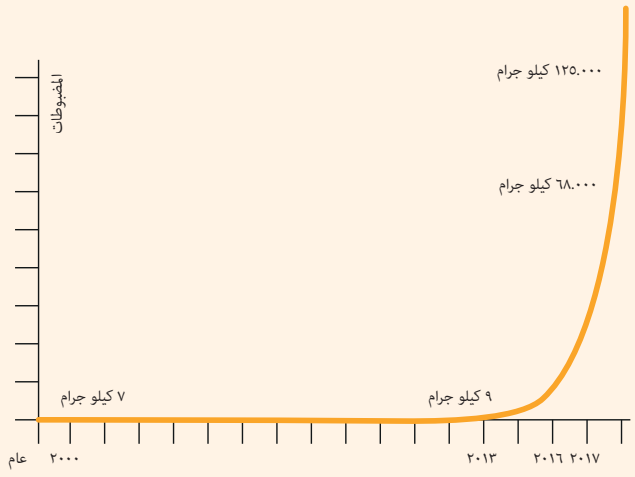

التقرير السنوي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (٢٠١٨)

٣.١ تحسين طرق التصدي لتعاطي المخدرات والوقاية ذات الصلة بفيروس نقص المناعة البشرية والعلاج والرعاية

يتعرض العشرات من الأشخاص في جميع أنحاء أفريقيا - وخاصة الشباب المهمشين وأولئك الذين يعيشون في المناطق السريعة التحضر - إلى خطر متزايد للإصابة باضطرابات تعاطي المخدرات والمشكلات الصحية المرتبطة بها، مثل: فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، والسل، والتهاب الكبد"C". وعلى الرغم من أن القارة شهدت بعض أفضل الممارسات النموذجية، إلا إن الغالبية العظمى من جهود الوقاية من المخدرات والعلاج والرعاية لا تستند إلى الأدلة. ونادرًا ما يحظى أولئك الذين يكملون علاج اضطرابات تعاطي المخدرات بالحصول على الرعاية اللاحقة الشاملة أو قد لا يحصلون عليها مطلقًا، بما في ذلك: فرص التعليم، والتمكين الاقتصادي، وسبل العيش المستدامة.

إن السياسات والاستراتيجيات والبرامج المحدودة التي تهدف إلى الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاجه ورعاية الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات عن طريق الحقن وأولئك الموجودين في السجون، تعيق جهود أفريقيا الرامية إلى إنهاء وباء متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز). حيث توصي منظمة الصحة العالمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز بتزويد متعاطي المخدرات عن طريق الحقن **بمجموعة شاملة وأساسية من خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية.**[٣٢] ومع ذلك، غالبًا ما يعيق التمييز والوصم إمكانية الحصول على ذلك. ومن المرجح أن تؤدي جائحة كوفيد-١٩ والاستجابات ذات الصلة إلى توسيع فجوة العلاج الواسعة بالفعل للأشخاص الذين يتعاطون المخدرات، وكذلك إلى زيادة استخدام المخدرات عن طريق الحقن.

أهدافنا:

- تقديم المساعدات الفنية والدعم في مجال وضع المعايير للدول الأعضاء، والعمل مع المجتمع المدني لزيادة التغطية والجودة لحقوق الإنسان وخدمات الوقاية والعلاج من المخدرات الشاملة القائمة على الأدلة والشواهد وخدمات فيروس نقص المناعة البشرية.
- زيادة حصول الفئات الرئيسية على الخدمات، بما في ذلك: الأطفال، والشباب، والنساء، والأشخاص الذين يتعاطون المخدرات عن طريق الحقن، واللاجئون، والنازحون، وأولئك الذين يعيشون في بيئات حضرية "غير رسمية"، والأشخاص المتعاملين مع نظام العدالة الجنائية ويمكن تحقيق ذلك باستخدام الوسائل الرقمية والنُهُج المبتكرة القائمة على الأدلة والعمل بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

٤.١ تحسين إمكانية الحصول على الأدوية الخاضعة للمراقبة التي تحتوي على المواد المخدرة والمؤثرات العقلية واستخدامها طبيًا

يعاني الأشخاص في جميع أنحاء العالم - بما في ذلك العديد من الأشخاص في أفريقيا - من الألم الذي لا يمكن علاجه، وعدم حصولهم على المواد المناسبة اللازمة للإجراءات الجراحية أو لعلاج الحالات الصحية الأخرى. **حيث ان تقريباً كل افريقي يعاني من الآلام الجسدية الشديدة يتم التخلي عنه** مع ضعف أو انعدام احتمال حصوله على الدواء المسكن الفعال لتخفيف المعاناة.[٣٣] وتعزي الفوارق العالمية في الحصول على الأدوية الخاضعة للمراقبة واستخدامها بشكل مناسب إلى الافتقار لقدرات نظام الرعاية الصحية الوطني ونقص موظفي الرعاية الصحية ومحدودية التدريب. حيث تستهلك الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل - التي تأوي ٨٨٪ من سكان العالم - أقل من ١٠٪ من جميع المواد الأفيونية الدوائية. وتعد زيادة الحصول على الأدوية الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية خطوة حاسمة نحو تحقيق العدالة الصحية العالمية.

أهدافنا:

- توسيع التغطية والقدرة على ضمان حصول المزيد من المواطنين الأفارقة على الأدوية الأساسية الخاضعة للمراقبة وتلقيها، من خلال العمل بشكل مبتكر مع الدول الأعضاء ودعاة المجتمع المدني وغيرهم من الشركاء الرئيسيين وتعزيز التعاون بينهم.
- تقديم المساعدات الفنية للعاملين في مجال الصحة وكذلك وضع اللوائح وتعزيزها لضمان الحصول على الأدوية الخاضعة للمراقبة واستخدامها بشكل مناسب مع منع استخداماتها لأغراض غير طبية.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

٥.١ زيادة الحماية من المنتجات الطبية المغشوشة

تتمثل أحد التهديدات الرئيسية التي تواجه صحة الأشخاص في جميع أنحاء القارة في زيادة تداول المنتجات الطبية المغشوشة. **ووفقًا لمنظمة الصحة العالمية، فإن واحدًا من كل عشرة منتجات طبية يجري تداولها في الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل يكون إما دون المستوى المطلوب أو مغشوشاً،** وهو واقع يؤثر بشكل غير متناسب على الدول الأعضاء في أفريقيا.[٣٤] ومع ارتفاع الطلب على الأدوية خلال جائحة كوفيد-١٩، **ارتفع انتشار الاتجار غير المشروع بالمستلزمات الطبية دون المستوى المطلوب أو المغشوشة** بشكل كبير وجرى تسهيله من خلال الشبكة المظلمة جنبًا إلى جنب مع الفساد المتعلق بالمشتريات ذات الصلة والتحويل غير المشروع للمنتجات الطبية المشروعة.[٣٥]

على الرغم من هذه التحديات، هناك إمكانات كبيرة لتطوير صناعة الأدوية في أفريقيا، **والتي نمت إلى ٢٨,٦ مليار دولار في عام ٢٠١٧ من ٥,٥ مليار دولار قبل عقد من الزمن** ويمكن لأصحاب المصلحة الاستفادة من الشراكات لمواجهة الاتجار غير المشروع في المستلزمات الطبية دون المستوى والمغشوشة للحصول بشكل أوسع على الأدوية الآمنة والفعالة وبالأسعار المعقولة.[٣٦]

أهدافنا:

- المشاركة مع الدول الأفريقية الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية ووكالات الأمم المتحدة والقطاع الخاص لحماية سلامة المنتجات الطبية ومراحل الإمداد والتوريد المشروعة في سياق مكافحة الفساد ذي الصلة لتحسين حماية صحة المواطنين ودعم سوق الأدوية المتنامي في أفريقيا.
- دعم الدول الأفريقية الأعضاء لتحسين الصحة العامة، وإدماج النُهُج التي تركز على الضحايا وإنفاذ القانون الشامل والمبتكر واستجابات العدالة الجنائية التي تركز على المنع والتحقيق الفعال مع المتاجرين ومقاضاتهم.

ISTOCKPHOTO/SKODONNELL

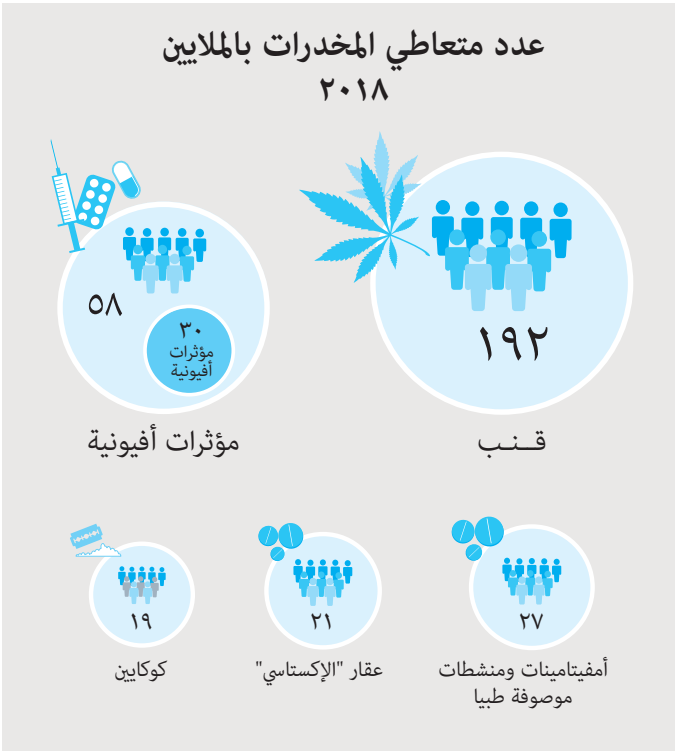

التقرير العالمي للمخدِرات لعام ٢٠٢٠ الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

مجال الاستثمار الثاني.

تأمـــين ســـــلامة الأشـــخاص من الجريمـــة المنظمة والإرهاب والعنف

في إطـــار دعم جهـــود الدول الأعضاء لتحقيق أهـداف التنمية المستدامة ٥ و٨ و١٦ وتطلعـــات الاتحـاد الأفـريقي ٣ و٤ و٦، فإن المكتب ســيعمل بشكل تعاوني مع الجـــهات المعنية لحماية الأشخاص من الإرهاب والعنف والاســـتغلال البدني وتعزيز سيادة القانون ودعم الضحايا وحماية حقوق الإنسان.

١.٢ تعزيز حماية جميع الأفارقة - ولا سيما الفئات الأكثر ضعفًا - من الإرهاب والتطرف العنيف

تقوم العديد من الجماعات والجهات الفاعلة في أفريقيا بالأعمال الإرهابية مما يعرقل التنمية والأمن البشري وجهود بناء السلام. حيث يتفاقم الإرهاب بسبب الصراع الذي يشمل الاضطرابات بين الطوائف، وفي الوقت نفسه يستمر الصراع من خلال الاتجار غير المشروع الذي يشـــمل الاتجار بالأسلحة. واتساع الفضاء الرقمي يوفر فرصًا للتطرف والتجنيد والتدريب من قبل الإرهابيين.

وغالبًا مـــا يكون الانتقال إلى التطرف العنيف **رحلة تتســـم بالتهميش ونقص الفرص والمظـــالم من الدولة.**[٣٧] حيث تســـتغل الجماعـــات الإرهابية الفئات المهمشـــة اجتماعيًا واقتصاديًا وتُجنّدها. ونظرًا لأن ٦٠٪ من سكان أفريقيا تقل أعمارهم عن ٢٥ عامًا، فإن الأطفال والشباب مستهدفون وخاصة الفئات الأكثر تهميشًا. فلقد أُجبر الأطفال على العمل، وتعرضوا للعنف القائم على أساس نوع الجنس، وأُرسلوا إلى القتال المسلح. كما أُجبر بعض الفتيان والفتيات على القيام بتفجيرات انتحارية.

يحتاج الإرهابيون إلى التمويل لتجنيـــد الأفراد ودعمهم، والحفاظ على المراكز اللوجســـتية، وتنفيذ العمليات. وتفتقر العديد مـــن الدول الأفريقية إلى الأطر القانونيـــة التنفيذية والخـــبرة الفنية اللازمة لاكتشـــاف قضايا تمويل الإرهاب والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها. وهناك حاجة إلى توجيه المزيد من الاهتمام نحو منع الإرهاب ومكافحته في جميع أنحاء القارة، ولكن بشكل أكثر إلحاحًا في المناطق الهشـــة والمتأثرة بالصراعات والتي تشـــهد نموًا سريعًا. وهناك عاملًا أساســـيًا لنهج المكتب يتمثل في تسخير إمكانات النساء والشباب لزيادة الوعي ضـــد الإرهاب ومنعه. حيث يوفر التوســـع الحضري العديـــد من الفرص لمنع الإرهاب والعنف والجريمة عند تناوله في الســـياق الأوسع نطاقًا للنظام البيئي للمدينة.

أهدافنا:

- دعم الدول الأعضاء لضمان أن تكون طرق تصدي العدالة الجنائية للإرهاب فعالة وخاضعة للمساءلة وأن تستجيب لاحتياجات مستخدمي الخدمات، مع التركيز على الاســـتراتيجيات لمحاكمة الأشـــخاص المرتبطين بالجماعات الإرهابية وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم.
- إعطـــاء الأولوية للنُهُـــج المتكاملة لمنع الأطفال والشـــباب من اللجوء إلى العنف بالشراكة مـــع وكالات الأمم المتحدة الأخـــرى ومنظمات المجتمع المدني.
- التأكيد عـــلى الحاجة إلى النُهُـــج القائمة على حقوق الإنســـان في جميع اســـتجابات العدالة الجنائية المتعلقة بالإرهـــاب لتعزيز ثقة المواطنين في سلطاتهم.
- إعطاء الأولوية لمســـاعدة ضحايا الإرهاب والشـــهود عليه للحصول على العدالة والحماية والدعم والتأهيل الذي يستحقونه.

٢.٢ حماية الأشخاص من أضرار الأسلحة النارية

تُعد النزاعات والجرائم العنيفة من أكبر التحديات التي تواجه الاستقرار والأمن والتنمية في أفريقيا. ويشـــمل العنف المتعلق بالأسلحة النارية انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المستوردة بشكل قانوني، أو التي يجري الاتجار بها بشـــكل غير قانوني، أو التي تُصنعها المؤسســـات الحكومية الوطنية والحرفيين المحليين.[٣٨] ويساعد الإرهاب على الطلب على الأسلحة غير المشروعة بشكل أكبر وهناك روابط واضحة بين التجار بالمخدرات والتجار بالأسلحة النارية في القارة. كما أن هناك روابط وثيقة **بين توافر الأســـلحة الصغيرة واســـاءة استخدامها والعنف القائم على النوع الاجتماعي.**[٣٩]

ويؤدي الاتجار غير المشروع بالأســـلحة النارية إلى زيادة العنف في القارة، وإلى **ارتفاع مســـتويات القتل العمد والقتل المرتبط بالأســـلحة النارية.**[٤٠] يُضعف النزاع ســـيادة القانون ويحد من قدرة السلطات على إدارة كل من المخزونات الوطنية والأسلحة النارية المصادرة، فضلاً عن القدرة على إنفاذ اللوائح وبالتالي المساهمة في الإمداد غير المشروع بالأسلحة النارية. وقد كشف **تقرير صادر عن مكتب الأمم المتحـــدة المعني بالمخدرات والجريمة** عن وجود أعداد كبيرة من الأسلحة المضبوطة في أفريقيا مرتبطة بالاتجار غير المشروع، على الرغم من قلة الإبلاغ عن أنواع معينة من الأسلحة النارية.[٤١]

يدعو أحد التدابير الرئيسية لمبادرة الاتحاد الأفريقي على مستوى القارة بشأن **"إســـكات البنادق"** الدول إلى مراقبة ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية فضلاً عن مكافحة الجريمـــة المنظمة والإرهاب.[٤٢] كما يعمل بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية بوصفه الأداة القانونية العالمية الرئيسية للتصدي للتصنيع والاتجار غير المشروعين بالأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها وذخيرتها، وهو أداة القانون الدولي الوحيدة التي تشـــترط اعتبار هذه السلوكيات جرائم

أهدافنا:

- تكثيف مكافحة الأسلحة النارية غير المشروعة مع الدول الأعضاء والاتحاد الأفريقي وشركاء الأمم المتحدة والجهات المعنية الرئيسية الأخرى، مع زيادة التركيز على المناطق الهشة والمتأثرة بالصراع.
- تعزيز القدرات في مجال تحديد الأسلحة النارية وكشفها وضبطها لتعزيز قدرة أجهزة العدالة الجنائية على تنفيذ الاستراتيجيات الفعّالة لما بعد المصادرة في قضايا الاتجار بالأسلحة النارية، وتيسير التعاون وتبادل المعلومات.

ISTOCKPHOTO/SPECNAZ-S

٣.٢ تعزيز حماية الأطفال من العنف

يمثل العنف ضد الأطفال مشكلة كبيرة وواسعة النطاق، **ويشمل استغلال الأطفال من قبل الجماعات الإرهابية والعنف العائلي والعمل القسري والاتجار بالأطفال وتهريبهم والاستغلال الجنسي.**[٤٣] فالأطفال ضعفاء والعنف ضدهم له عواقب وخيمة تدوم مدى الحياة. ولا يؤثر هذا العنف على الأطفال فحسب، بل يؤثر على الأسر والمجتمعات والأمم بشدة.

على الرغم من إحراز بعض التقدم مؤخرًا، فلا يزال العنف ضد الأطفال مقبولًا اجتماعيًا في العديد من الدول والتشريعات التي تحظر ذلك غير متسقة. ويجري التحقيق في نسبة صغيرة فقط من القضايا، وغالبًا ما تظل الجرائم مستترة. ويواجه الأطفال في كثير من الأحيان، معدلات عالية من العنف الجسدي في حين أن الفتيات يكن أكثر عرضة لخطر العنف بأشكاله المتعددة والمتداخلة، وخاصة العنف الجنسي. وهناك حاجة إلى اتخاذ التدابير الاحترازية لضمان حماية ضحايا العنف من الأطفال، ويرجع ذلك إلى ضعفهم.

أهدافنا:

- تعزيز الدعم المقدم للدول الأعضاء لحماية المجتمعات الأكثر ضعفًا، والعمل بالتعاون مع الدول الأعضاء وشركاء الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى ذات الصلة لتنفيذ المبادرات على مستوى الجماعة والمجتمع المحلي.

٤.٢ تعزيز حماية النساء والشباب من العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف والاستغلال الجنسيين

ينتشر العنف القائم على النوع الاجتماعي والاعتداء والتحرش بالنساء والفتيات في جميع أنحاء أفريقيا، إذ تتعرض النساء والفتيات للاغتصاب والعنف الجنسي ولكنهن يُستخدمن أيضًا بوصفهن سلاح حرب ويتورطن في الهجمات الإرهابية. ونظرًا لبلوغ معدل الضحايا حوالي ٣,١ ضحية لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان الإناث، **يوجد في أفريقيا أعلى معدل للنساء الأكثر عرضة لخطر القتل على يد الشركاء المقربون أو أفراد الأسرة.**[٤٤] وتُعد الجماعات الإجرامية المنظمة مسؤولة بشكل كبير عن العنف والاستغلال اللذان تتعرض لهما النساء والفتيات أو تشارك فيهما. وقد يكون الأشخاص الذين يعيشون في المناطق المتأثرة بشكل مباشر أو غير مباشر بالنزاع المسلح **عرضة لأشكال مختلفة من الاستغلال حسب العمر والنوع.**[٤٥] حيث تكشف البيانات **أن مستوى العنف الجسدي والجنسي الذي تتعرض له المرأة هو الأعلى في الدول الأفريقية.**[٤٦]

يواجه الشباب العديد من التحديات التي تجعلهم عرضة بشكل خاص للجريمة والعنف والوقوع ضحية، بما في ذلك الجرائم المرتبطة بالعصابات والتطرف العنيف وتعاطي المخدرات والاستغلال الجنسي. في الوقت نفسه نظرًا لسنهم وقدراتهم التعليمية، **فإن الشباب هم العوامل الرئيسية للتغيير في خلق مستقبل أفضل ولديهم إمكانات كبيرة للدفاع عن أنفسهم وعن مجتمعاتهم.**[٤٧] وقد أظهرت التجربة أن المشاريع المستهدفة بعناية والتي تُشرك الشباب بنشاط في صنع القرار والتعليم والتدريب على المهارات وريادة الأعمال وخلق فرص العمل، يمكن أن تبني القدرة على التكيف من خلال تزويدهم بأنماط حياة بديلة عن التورط في المخدرات والعصابات.

أهدافنا:

- تنفيذ استجابات على مستوى المجتمع بأسره والمجتمع المحلي تستهدف عوامل الخطر المعروفة للجريمة والعنف وتجعل الأشخاص أكثر قدرة على التكيف.
- ضمان إعادة التأهيل وإعادة الإدماج الفعالين لمرتكبي الجرائم وتمكينهم من عيش حياة تكيفية ومنتجة من خلال العمل في تحالف مع منظمات المجتمع المدني الأفريقية، لا سيما تلك التي تقودها القواعد الشعبية والنساء والشباب.
- العمل على تعزيز البرامج المستدامة لمساعدة ضحايا الجرائم وحمايتهم ودعمهم وإعادة تأهيل المجرمين وإعادة إدماجهم.

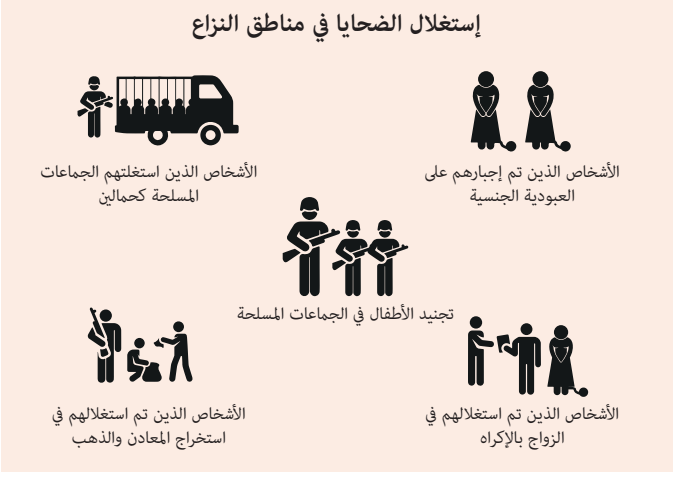

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

٥.٢ تعزيز حماية الأشخاص من المتاجرين بالبشر ومهربي المهاجرين

يحط الاتجار بالبشر من آدمية الضحايا وينتهكهم ويستغلهم ويتاجر بهم مثل السلع ويخاطر بحياتهم ورفاهيتهم. لقد اكتُشف عدد قليل جدًا من ضحايا هذه الجريمة التي لا تخضع للمحاكمة والتي لا حدود لها، مما يشير إلى أن المتاجرين يعملون بمستوى عالٍ يمكنهم من الإفلات من العقاب في أفريقيا. ومن المحتمل أن تشكل جميع أنحاء أفريقيا بلدان المصدر أو العبور أو المقصد للتجارة في الأشخاص عبر الحدود، مع احتمال تعرض جميع التركيبة السكانية والفئات للخطر. حيث تساهم المستويات المرتفعة من البطالة والفقر والفساد والصراع السياسي وتغير المناخ والعنف في زيادة النزوح، إذ تضع هذه العوامل شعوب أفريقيا وخاصة النساء والفتيات - في مستوى غير متناسب من التعرض للاتجار بالبشر من قبل المجرمين المنظمين.

يقع المهاجرون المهرَّبون في داخل القارة الأفريقية ومنها ضحايا لأشكال خطيرة من الجرائم نتيجة بحثهم عن فرص لعيش حياة أفضل. ويُقتل الآلاف من المهاجرين كل عام نتيجة أنشطة التهريب. **تعد عمليات القتل الجماعي، والتعذيب المنهجي، والعنف الجنسي، والاستغلال، واختطاف المهاجرين المهرَّبين للابتزاز من المخاطر المرتبطة بتهريب المهاجرين وتُسجَّل على طول العديد من طرق التهريب الرئيسية.**[٤٨] ومن المرجح أن يُستغل أولئك الذين كانوا بمنأى عن الاستغلال في مواقعهم الأساسية عند وصولهم إلى وجهتهم، وإجبارهم على العمل بالسخرة أو العمل في مجال الجنس أو الزواج القسري أو التعرض لأشكال أخرى من الإساءة. أعطت العديد من المنظمات والحكومات الأولوية للهجرة الآمنة والنظامية، مما أتاح موارد كبيرة لتحقيق هذا الهدف. وهناك فرصة مهمة للاستفادة من هذه الموارد، والعمل المتعدد الأطراف للسماح للأشخاص المعرضين للخطر في أفريقيا بالوصول إلى الهجرة القانونية أو الفرص الاجتماعية والاقتصادية الآمنة والصحية والقانونية في بلدانهم الأصلية أو في الخارج.

أهدافنا:

- تعزيز القدرات الفنية الخاصة بالتحقيقات والملاحقات القضائية والفصل في القضايا لتعزيز معالجة الهجرة غير الشرعية ومكافحة المنظمات الإجرامية المتورطة في الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين.
- زيادة التركيز على الفئات المعرضة للخطر - ولا سيما النساء والأطفال - من حيث الوقاية وزيادة الوعي على مستوى المجتمع، فضلاً عن دعم السلطات لتعميم النُهُج التي تركز على الضحايا والتي تعطي الأولوية لإعادة إدماجهم، والحصول على دعم الخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية، والحد من وصم الضحية.

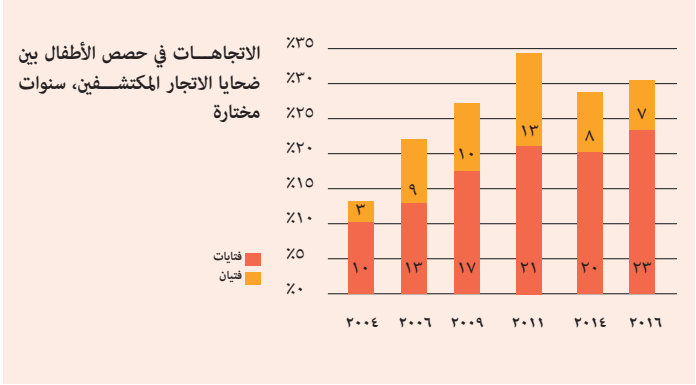

تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن الاتجار بالأشخاص (٢٠١٨)

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، باولو إمباغلاسيو

٦.٢ تعزيز حماية الأشخاص في أفريقيا من الجرائم السيبرانية والاستغلال عبر الإنترنت

يتمتع عدد قليل نسبيًا من الدول في أفريقيا بالسياسات الوطنية المتعلقة بالأمن السيبراني أو الأطر القانونية والتنظيمية أو فرق مواجهة الطوارئ الإلكترونية، مما يجعل أفريقيا عرضة للجرائم السيبرانية. حيث يتطور الاستغلال الجنسي للأطفال باستخدام شبكة الإنترنت سريعًا نتيجة الاستفادة من التقنيات الجديدة. ويستهدف الاحتيال والابتزاز عبر الإنترنت الأفراد، بينما تعمل برامج الفدية (الرانسوم وير) على اختراق الأنظمة بشكل أساسي. ويستمر الانتشار المتزايد للمعلومات الكاذبة والمضللة في استغلال الأفراد والمؤسسات، وتعريض الصحة والسلامة والأمن للخطر، وتقويض الاستجابة العلمية.

يمكن لاتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن أمن الفضاء الإلكتروني وحماية البيانات ذات الطابع الشخصي ("اتفاقية مالابو") أن تسرع جهود القارة المبذولة للاستفادة من طفرة التحول الرقمي، والتوسع السريع في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتبني تكنولوجيا الهاتف النقال.[٤٩]

أهدافنا:

- زيادة الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء لبناء القدرات والخبرات الفنية في التحقيق والملاحقة القضائية والفصل في الجرائم السيبرانية، ودمج الشراكة المتزايدة والتواصل مع قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- تعزيز آليات التعاون الدولي، وجمع البيانات، والبحث والتحليل بشأن الجرائم السيبرانية لإثراء قاعدة الأدلة والإحاطة بتدابير التصدي المصمّمة خصيصًا لذلك.
- زيادة المساعدة لضمان حصول ضحايا الجرائم السيبرانية والشهود في تلك الجرائم - مع التركيز بشكل خاص على ضحايا الاستغلال الجنسي للأطفال باستخدام شبكة الإنترنت - على العدالة والحماية والدعم وإعادة التأهيل مع دمج النُهُج القائمة على حقوق الإنسان والعمل بالتعاون مع مجموعة من الشركاء.

مجال الاستثمار الثالث.

حماية موارد أفريقيا وسبل العيش

في إطار دعم جهود الدول الأعضاء لتحقيق أهداف التنمية المستدامة أرقام ٥ و٨ و١٣ و١٤ و١٥ و١٦ وتطلعات الاتحاد الأفريقي ١ و٣، سنعمل معًا لحماية موارد أفريقيا من الاستغلال الإجرامي.

١.٣ تعزيز حماية الغابات والحياة البرية في أفريقيا من الجريمة

تحرم جرائم الغابات - والفساد الذي يعمل على تسهيلها - أفريقيا من مصدر كبير للإيرادات، مما يهدد المجتمعات المعتمدة على موارد الغابات ويساهم في تغير المناخ وإدامة حلقة الفقر والضعف الاجتماعي. تعد سلسلة القيمة لمنتجات الغابات عرضة للاستغلال من قبل الجماعات الإجرامية والجهات الفاسدة، وتشمل تلك المخاطر الاحتيال والتراخيص والتصاريح المزورة والرشوة والابتزاز والاستيلاء على الأراضي والجرائم الاقتصادية الأخرى، بما في ذلك تجارة الأخشاب غير المشروعة.

يساهم الاتجار غير المشروع بالحيوانات البرية والأنواع البحرية والتجارة غير المشروعة بها في تكبد خسارة كبيرة في التنوع البيولوجي، ويحد من فرص توليد الدخل (من السياحة ومن الاستخدام المستدام)، ويؤدي إلى انعدام الأمن وعدم الاستقرار ويحتمل أن يعرض الصحة العامة للخطر. ويشير **تقرير جرائم الحياة البرية في العالم الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة** إلى أن المجرمين المنظمين يجنون حوالي ٤٠٠ مليون دولار من الدخل غير المشروع سنويًا من التجارة غير المشروعة في العاج و٢٣٠ مليون دولار سنويًا من تجارة قرن وحيد القرن غير المشروعة.[٥٠] فعلى سبيل المثال، يعد آكل النمل الحرشفي حاليًا من أكثر الثدييات التي يُتاجر بها بشكل كبير على مستوى العالم، وقد زادت التجارة غير المشروعة عشرة أضعاف منذ عام ٢٠١٤ التي يعكسها التحول في المصادر بشكل أساسي إلى أفريقيا.

يمكن أن يعزز دمج العدالة الجنائية لتشمل أطر أوسع نطاقًا متعلقة بتغير المناخ والتنوع البيولوجي في الاتحاد الأفريقي أن يتيح نهج أكثر شمولية؛ ومع غياب المؤسسات القوية القادرة على الصمود في وجه الجريمة والفساد، فلن تكون عملية الحفاظ على المكاسب وإدارتها مستدامة. وهذا الأمر معترف به على نطاق واسع من قبل الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي اعتمدت استراتيجيات وخطط عمل تتصدى للاتجار والتجارة غير المشروعين، على وجه التحديد.

أهدافنا:

- تعزيز القدرات لمنع الجرائم المرتكبة ضد الغابات والأحياء البرية وكشفها ومنعها والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها والفصل فيها.
- دعم التواصل وتعزيز التعاون بين الأجهزة من خلال الآليات الجديدة والحالية لمنع جرائم الغابات والأحياء البرية وآليات العدالة الجنائية، وذلك بالتعاون مع المنظمات الأفريقية المعنية والمجتمع المدني والشراكات المبرمة بين القطاعين العام والخاص.

ماثيو سبيتيري - UNSPLASH

٢.٣ تعزيز حماية مصائد الأسماك والاقتصاد الأزرق من الاستغلال غير القانوني

تدعم المحيطات ومصائد الأسماك الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لسكان العالم، لكنها لا زالت تعاني من الاستنزاف المستمر والتدهور البيئي وخطر القرصنة. وهناك حاجة إلى زيادة الجهود المبذولة لمكافحة الجريمة البحرية وتعزيز تدابير العدالة الجنائية لاستكمال الجهود الجارية في إدارة المحيطات بهدف حماية التجارة والبيئات البحرية والشحن ومصائد الأسماك والمجتمعات الساحلية. ولا تزال المبادرات الحالية لحماية المحيطات والموارد في أفريقيا محدودة، والتهديدات الإجرامية للصيد المستدام يساء فهمها إلى حد كبير. حيث تعد مصائد الأسماك والسلامة البحرية جوهر "الاقتصاد الأزرق" في أفريقيا، ولكن تقدر الخسائر الاقتصادية من الجرائم في سلسلة قيمة مصائد الأسماك بنحو ٢,٥ مليار دولار سنويًا.[٥١] ولا تزال سلسلة قيمة مصائد الأسماك معرضة بشدة لمجموعة واسعة من ممارسات الفساد والجرائم الاقتصادية التي يمكن أن تزيد من تفاقم حالة الأمن الغذائي وسبل العيش الهشة.

كما تؤثر الجرائم البحرية وجرائم مصائد الأسماك سلبًا على المجتمعات الساحلية التي تتكون من صيادي الأسماك التقليديين والحرفيين. وتعمل شبكة تجارة الأسماك الواسعة داخل المنطقة التي تضم صغار المنتجين على توظيف **العديد من النساء اللائي يتعرضن على قدم المساواة لخطر خسارة الدخل مثل الرجال، ويواجهن صعوبة أكبر في العثور على فرص عمل في المجالات الأخرى.**[٥٢] **وتبرز الاستراتيجية البحرية المتكاملة لأفريقيا لعام ٢٠٥٠ للاتحاد الأفريقي** بنظام التوعية بالمجال البحري بوصفه عامل مساعد رئيسي لتحقيق الأمن والسلامة البحريين في جميع أنحاء القارة.[٥٣] وتتيح الاستفادة من التقنيات الجديدة الموجودة في نظام التوعية بالمجال البحري المعلومات الاستخبارية العالية الجودة اللازمة لتعزيز الأمن البحري.

2630BEN/ISTOCKPHOTO

أهدافنا:

- توسيع نطاق عمل المكتب لحماية "الاقتصاد الأزرق" في أفريقيا من خلال تحسين إمكانات نظام التوعية بالمجال البحري من خلال الاستفادة من التقنيات الجديدة والنُهُج المبتكرة.

- دعم الدول الأعضاء لمنع القرصنة والجرائم المرتكبة ضد مصائد الأسماك والجرائم البحرية الأخرى، والتعرف عليها والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها.

- زيادة الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء من خلال نُهُج منع الجريمة المستندة إلى المجتمع المحلي - بما في ذلك النُهُج التي يقودها الشباب والنساء - لتوليد التدخلات الاجتماعية والاقتصادية، ومكافحة انعدام الأمن البحري في المناطق المستهدفة، وتقليل اعتمادها على الدخل الوارد من القرصنة وغيرها من أشكال الجريمة البحرية.

أنواع الجرائم البحرية التي نواجهها

أريك باتيل

٣.٣ تعزيز حماية أفريقيا من النفايات الخطرة

تعد التحديات التي تواجه الإدارة الفعالة للنفايات الخطرة والاتجار غير المشروع بالنفايات والاتجار غير المشروع بالمواد الكيميائية في القارة أحد التهديدات الناشئة للجريمة المنظمة في أفريقيا التي تمثل تهديدًا أخذًا في الظهور، وتوفر فرصًا كبيرة لعمل عصابات الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وتؤدي القدرة المحدودة لأجهزة إنفاذ القانون ونظام العدالة الجنائية على تحديد ووقف ومقاضاة الجرائم المتعلقة بالنقل غير المشروع، والتجارة، والشحن، والتخلص من النفايات الخطرة والإلكترونية إلى مخاطر جسيمة على البيئة وكذلك على صحة الإنسان. حيث تعاملت الدول الأفريقية منذ فترة طويلة مع الحوادث التي تنطوي على إغراق البلاد بالنفايات الخطرة من خلال الاستيراد أو الإغراق المباشر. وتهدد الكوارث البيئية المؤسفة إلى جانب إغراق البر والبحر بالمواد الكيميائية الضارة والملوثات البرية والبحرية، صحة وسبل عيش المجتمعات الأفريقية والتنوع البيولوجي للقارة وكوكب الأرض.

تلتمس اتفاقية باماكو - والاتفاقيات الأخرى مثل بازل ووايغاني - من الدول الأطراف فيها التعامل مع الاتجار غير المشروع بالنفايات بوصفه أفعالًا إجرامية بموجب القانون المحلي. وفي الفترة الحالية يوجد ٢٨ دولة طرف في اتفاقية باماكو التي تحظر استيراد جميع النفايات الخطرة والمشعة إلى أفريقيا، وتحد من نقل النفايات عبر الحدود بين الدول الأفريقية وتتحكم فيها، وتحظر جميع عمليات إغراق مياه المحيطات والمياه الداخلية بالنفايات الخطرة أو حرق تلك النفايات.

أهدافنا:

- تقديم حزم شاملة لمنع الجريمة وتصدي العدالة الجنائية بشكل تعاوني للجرائم البيئية الناشئة، بالاعتماد على الشراكات القوية المبرمة مع وكالات الأمم المتحدة والشركاء الدوليين والإقليميين والوطنيين.

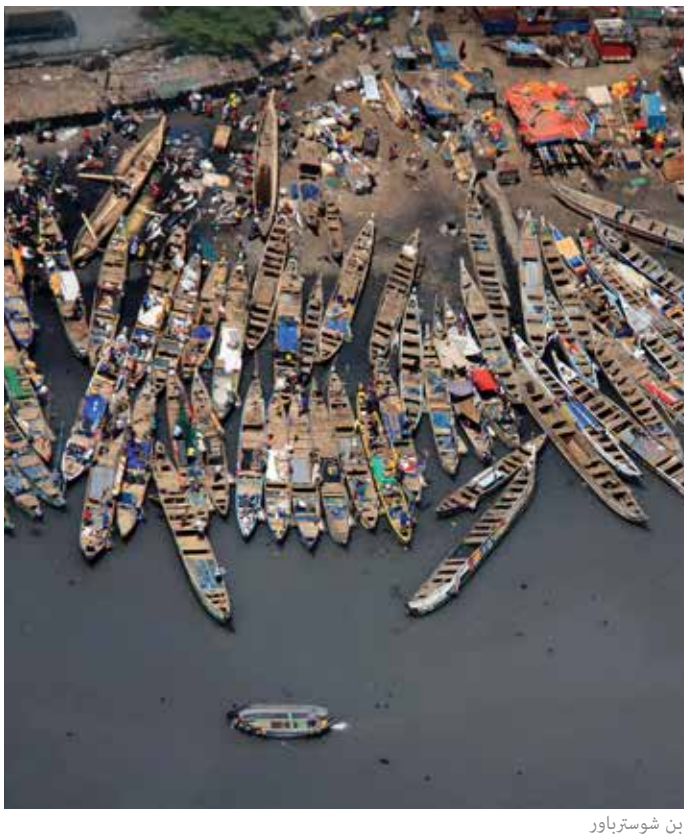

بن شوستراور

٤.٣ التصدي الفعال للتعدين غير المشروع والاتجار في المعادن الثمينة

تتأثر مناطق الصراع في أفريقيا بشكل غير متناسب بالتعدين غير المشروع والاتجار بالمعادن الثمينة. غالبًا ما ترتبط سلاسل التوريد المعدنية في أفريقيا **بإساءة معاملة الأطفال، والاتجار بالبشر، والعمل القسري، وانتهاكات حقوق الإنسان الأخرى.**[٥٤] ويُعد توفر المعادن الثمينة مصدرًا مربحًا للأموال للجماعات الإجرامية أو المتمردين أو الإرهابيين لابتزاز السلطات أو عمال المناجم الحرفيين، أو للدفاع عن المناطق من الجماعات المنافسة ومنع السلطات من الوصول إليها.

تحدد الرؤية الأفريقية للتعدين (AMV) - وهي إطار للسياسة الأفريقية وضعه الاتحاد الأفريقي لتحويل قطاع المعادن في أفريقيا إلى التنمية المستدامة - التدخلات اللازمة لتحسين القدرة على إدارة قطاع المعادن. كما تخلق بشكل حاسم فرصًا للدول الأفريقية للتنسيق والتعاون في معالجة التدفقات المالية غير المشروعة ذات الصلة.

أهدافنا:

- تطوير عملنا مع الدول الأعضاء والسلطات المعنية والقطاع الخاص لتحديد مواطن الضعف والمعاملات المشبوهة في سلسلة توريد المعادن وبناء قدرات مؤسسية قوية للتحقيق في الجرائم ذات الصلة وضبطها ومقاضاة مرتكبيها والتحفظ على العائدات الإجرامية ومصادرتها، وكذلك لمنع الاتجار في المعادن الثمينة والحجارة والمعادن الأخرى.

ISTOCKPHOTO/ZNM

٥.٣ تعزيز حماية الممتلكات الثقافية في أفريقيا من الاتجار غير المشروع

يبدو أن الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية مرتبط بالاتجار بالمخدرات والأسلحة والعنف وتمويل **الإرهاب**[٥٥] وغسل الأموال.[٥٦] وتعد القطع الأثرية التاريخية الثمينة والمواقع الأثرية والآثار الموجودة في أفريقيا معرضة بشكل خاص للاتجار والاستغلال، وبصفة خاصة تلك الموجودة في مناطق النزاع. يؤكد إعلان الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٢١ بوصفه عام الفنون والثقافة والتراث وافتتاح المتحف الأفريقي الكبير في عام ٢٠٢١ والقانون النموذجي المنقح القادم للاتحاد الأفريقي بشأن حماية الممتلكات الثقافية والتراث، على حرص القارة على تعزيز التراث الثقافي الغني لأفريقيا والحفاظ عليه.

أهدافنا:

- اعتماد منظومة شاملة للعدالة الجنائية ومنع الجريمة من أجل استجابة فعالة لتحسين حماية الممتلكات الثقافية الأفريقية ووضع الأساس لخضوع المسؤولين عن هذه الجرائم للمساءلة.

مجال الاستثمار الرابع.

حمايــة الأشــخاص والمؤسســات من الفساد والجرائم الاقتصادية

في إطــار دعم جهود الــدول الأعضاء لتحقيق أهداف التنمية المســتدامة ٥ و١١ و١٦ و١٧ وتطلعات الاتحاد الأفريقي ١ و٧، ســنعمل معًا لحماية الأشــخاص والاقتصادات من الفســاد والجريمة الاقتصادية بما يتماشى مع المبادئ والأفكار الواردة في موقف الأمم المتحدة المشــترك للتصدي للفساد العالمي: نحو الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ٢٠٢١ واسترشادًا بالإعلان الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ٢٠٢١. [٥٧]

١.٤ تحلي المؤسســات والأفــراد في أفريقيا بالنزاهة والمساءلة

تواجه الأغلبية الســاحقة من شعوب أفريقيا بشكل مباشر الاستغلال المالي من خلال الفســاد والاحتيال والرشوة، ولكنها تتأثر أيضًا بشكل غير مباشر باختلاس الأموال العامة. **وتعتقد الغالبية العظمى من المواطنين الذين شملهم الاستبيان المخصص لذلك في ٣٥ دولة أفريقية أن الفساد يزداد سوءًا.**[٥٨] وأنه يعيق التنمية الاقتصادية والنمو الشــامل، ويحبط التطلعات الاقتصادية لملايين الأشخاص في جميع أنحاء المنطقة، كما يُضعف المؤسســات، ويقــوض الثقة، ويهدد العدالة وسيادة القانون.

في الوقت نفسه، شــهدت العديد من الدول تغييرًا سياسيًا جذريًا مما أدى إلى طي صفحة عقود من الحكم الاســتبدادي وإنشاء مؤسسات ديمقراطية جديدة وزيادة الضوابط والتوازنات، وذلك من خلال إنشاء المزيد من الهيئات القضائية المســتقلة وهيئات مكافحة الفساد المؤسســة وفقاً للدستور. حيث توفر هذه التحولات السياســية أرضًــا خصبة لتعزيز أعمال مكافحة الفســاد في المنطقة ومشاركة الممارسات الجيدة بين الدول. وقد تسارعت **جهود الاتحاد الأفريقي في هذا الاتجاه، إذ أكّد بشــكل متزايد على أهمية مكافحة الفســاد والتدفقات المالية غير المشروعة.**[٥٩] حيث إن منع الفســاد ومكافحته بشكل فعال من شأنه تنفيذ خطة التنمية العالمية والأفريقية ويعجل من إتمامها.

ISTOCKPHOTO/WILDPIXEL

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

أهدافنا:

- تعميق وتوســيع نطاق عمل المكتب مع الدول الأعضاء لتقوية أطر المساءلة القانونية والمؤسسية بما يتماشى مع نتائج آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وذلك من خلال الاستفادة من الابتكار بشكل أفضل وتعزيز أدوار النساء والشباب.
- توسيع قاعدة الأدلة فيما يخص حالات وقوع الفساد في جميع أنحاء القارة.
- زيادة التعاون مع جميع شرائح المجتمع والاستفادة من الشراكة مع المكتب لتشجيع مشــاركة المواطنين في منع ومكافحة الفساد الذي يشمل المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسســات المالية والأوســاط الأكاديمية ووسائل الإعلام.

٢.٤ تعزيز حماية الاقتصـــاد من التدفقات المالية غير المشروعة وغسل الأموال

لا تــزال التدفقات المالية غير المشروعة تمثل عقبة رئيســية أمام تحقيق القارة لخطة عام ٢٠٣٠. حيث يحد الافتقار إلى البيانات إلى جانب عدم وجود منهجية مقبولة عالميًــا لرصد التدفقات المالية غير المشروعــة، من الوقوف على حجم التدفقات المقدرة والسياســة المطلوبة لمعالجتها. وبالنظر إلى الطبيعة المتعددة الأبعــاد والعابرة للحدود الوطنية للتدفقــات المالية غير المشروعة، فإن الموارد المحلية الكبيرة - المكتســبة بطريقة غير مشروعة والموجهة إلى الخارج - تشكل تحديًا إنمائيًا على مستوى القارة.

إن وقف تدفق غســل الأموال المرتبط بالإرهاب والجريمة المنظمة والفســاد والجرائم الأخرى من شأنه أن يساهم بشــكل كبير في النمو الاقتصادي. **تعمل الدول الأفريقية على زيادة قدرتها على تتبع واســترداد الأصول المغسولة من الاتجــار بالبشر والفســاد وجرائم الحيــاة البرية، فضلاً عن أنــواع الجرائم الأخرى.**[٦٠] وتســتخدم هذه الأصول المصادرة لدعــم التنمية، بما في ذلك جهود الإغاثة من **فيروس كوفيد-١٩.**[٦١]

توفر الأدوات القانونية الدولية الحالية إطارًا عالميًا شــاملاً لتعزيز التدابير التي تتخذهــا أفريقيا لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، بما في ذلك: اســترداد الأصــول، وتعزيز الإنفاذ والتدابير الوقائية المتعلقة بغســل الأموال، ومكافحة تمويل الإرهاب.

أهدافنا:

- تعزيز قدرات الدول الأعضاء على التصدي بشكل أفضل للتدفقات المالية غير المشروعة وتقديرها وتطوير الاســتجابات لمواجهتها من خلال تحسين جمع البيانات وتجميع الإحصاءات ذات الصلة.
- تكثيــف الجهود مع الدول الأعضاء لتقويض أنشــطة غســل الأموال التي تمارسها جماعات الجريمة المنظمة، وتوسيع نطاق النُهُج القائمة على الابتكار والتكنولوجيا.

٣.٤ استرداد الأصول التي تم الحصول عليها بطرق غير مشروعة وإعادتها

من المسلَّم به على نطاق واســع أن التدفقات المالية غير المشروعة تلعب دورًا مهمًا في اســتنزاف الإيرادات المالية للدول الأفريقية. وتشدد خطة عمل أديس أبابــا لتمويل التنمية على الحاجة إلى إعــادة الأصول المسروقة من أجل تعزيز قاعــدة الموارد المحلية للدول الأفريقية لتمويل خطة التنمية المســتدامة لعام ٢٠٣٠. كما يدعو إعلان الاتحاد الأفريقي بشــأن العام الأفريقي لمكافحة الفساد (٢٠١٨) إلى الاســترداد الفعال للأموال وإعادة الأصول المسروقة إلى أفريقيا مع الاحترام الواجب لسيادة الدول الأفريقية الأعضاء ولمصالحها المحلية.

وفي الوقت نفســه، تواجه أفريقيــا العديد من التحديــات في إعادة الأصول المسروقة إلى الوطن حيث توجد فجوة واسعة بين مستويات الأصول المجمدة أو المصادرة وتلــك التي أُعيدت. ويفتقر العديد مــن العاملين في هذا المجال إلى الخبرة اللازمة لاســترداد الأصول ومصادرتها وإنفاذ التدابــير ضدها ومقاضاة المســؤولين. وتماشيًا مع الموقف الموحد للاتحاد الأفريقي بشأن استرداد الأصول، فهناك حاجة إلى وجود مؤسســات فعالة وخاضعة للمساءلة وتتسم بالشفافية للتصدي بفاعلية للفساد وتسريع إعادة الأصول المسروقة من القارة.

أهدافنا:

- تعزيز الشــبكات القانونية الوطنية والإقليمية والمؤسسات الرقابية والبنية التحتية للبحوث والبيانات وآليات الشفافية، دعمًا لاسترداد الأصول المسروقة بشــكل فعال وإعادتها على الفور بالشراكة مع الدول الأعضاء والمؤسسات المالية.
- تيسير آليات زيادة التعاون بين الدول الأعضاء في استرداد الأصول التي حُصل عليها بطريقة غير مشروعة، مع التركيز على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والسعي إلى استرداد الأصول وإعادتها بمزيد من الفاعلية والكفاءة.

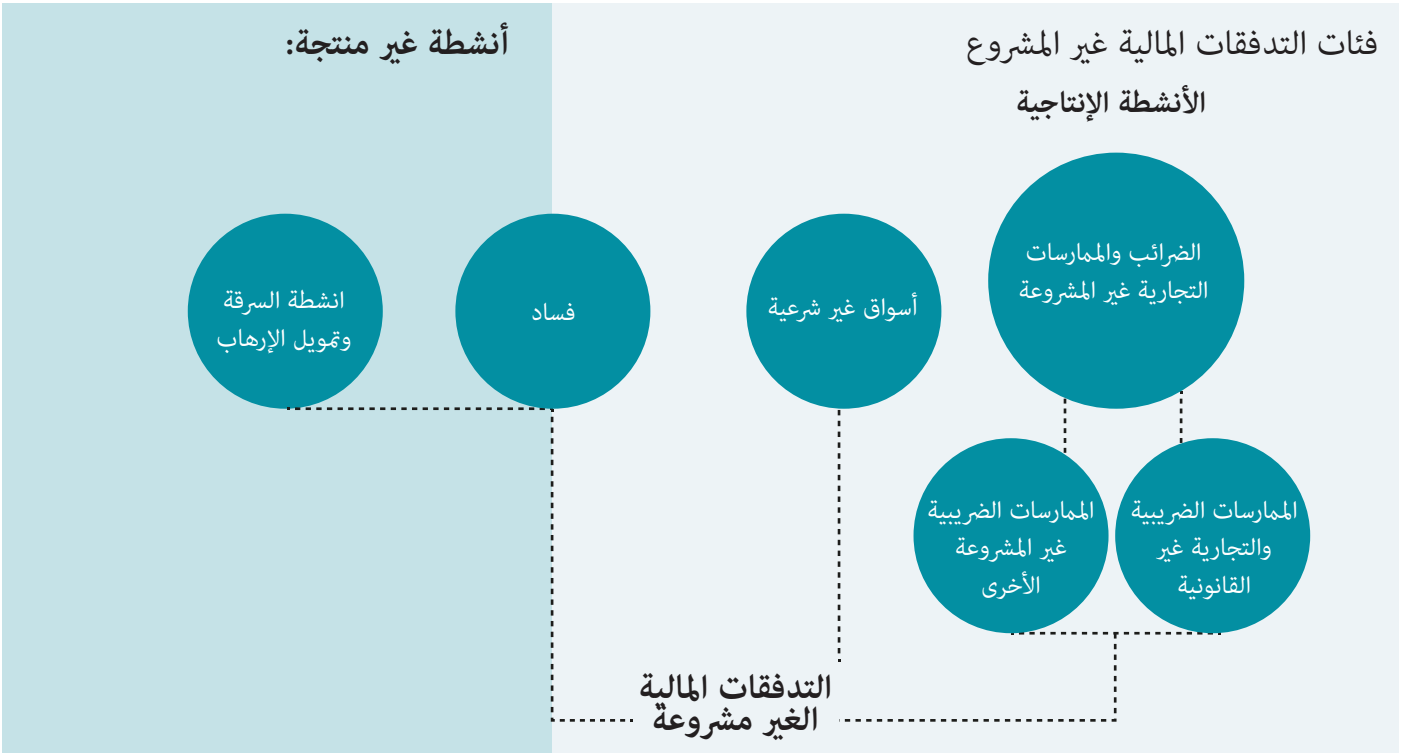

مقتبس من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٢٠٢٠) لمعالجة التدفقات المالية غير المشروعة من أجل التنمية المستدامة في أفريقيا

مجال الاستثمار الخامس.

جعل نظم العدالة الجنائية أكثر فاعلية وقابلية للمساءلة

في إطار دعم جهود الدول الأعضاء لتحقيق هدفي التنمية المستدامة ٥ و١٦ وتطلعات الاتحاد الأفريقي، سيعمل المكتب مع تلك الدول لمنع الجريمة وتعزيز إدارة الحدود واستجابات العدالة الجنائية من خلال سياسات وبرامج حقوق الإنسان القائمة على الأدلة. كما سيتم دعم الدول الأعضاء لضمان أن تكون نظم العدالة الجنائية لديها عادلة وفعالة وقابلة للمساءلة من أجل تقديم أفضل خدمة ممكنة لجميع الأشخاص المتصلين بها، بما في ذلك الفئات الأكثر عرضة للخطر.

١.٥ تحسين إنفاذ القانون والتعاون عبر الحدود في أفريقيا

تلعب سلطات إنفاذ القانون دورًا حاسمًا في المراحل المبكرة في نظم العدالة الجنائية، بما في ذلك: إنفاذ سيادة القانون، وتعزيز الحكم الرشيد، ومنع الجريمة، وكشف الجرائم والتحقيق فيها، وحماية المواطنين والممتلكات، والاستجابة للضحايا.

وتعد مشروعية أداء مسؤولي إنفاذ القانون وثقة العامة بهم عاملًا رئيسيًا للتصدي لأي شكل من أشكال الجريمة. ويمكن أن تؤدي عمليات الإشراف الداخلية والخارجية والمساءلة والنزاهة الفعالة وكذلك تطوير المهارات للتعامل مع المواطنين والشرائح المجتمعية المتنوعة، إلى تعزيز الشفافية وكسب ثقة العامة. يمكن للأنظمة البديلة للشرطة التي تعتمد على الحلول المحلية التي تشمل المجتمع بأسره أن تساعد في تسهيل التماسك الاجتماعي في المناطق الحضرية. كما يمكن معالجة قضايا الأمن المشتركة بشكل شامل من خلال التعاون بين أجهزة إنفاذ القانون التقليدية ومجموعة من الجهات الحكومية وغير الحكومية.

ولا تزال المرأة حتى الآن ممثلة تمثيلًا قاصراً في مؤسسات إنفاذ القانون والأمن والعدالة وهياكل الحوكمة العالمية والإقليمية والوطنية، ولا يجري تمكينها لوضع أطر تتعلق بدورها في هذه المؤسسات. وهناك حاجة لتحقيق مشاركة متساوية للمرأة في هذه المجالات، حتى تتمكن من التأثير بصورة مجدية على صنع السياسات والمساهمة في وضع الحلول. علاوة على ذلك، لكي تكون المرأة خاضعة للمساءلة ومشمولة يجب على قطاعي الأمن والعدالة الاعتراف بدور النساء والفتيات وضمان إدماجهن في مؤسسات الأمن والعدالة وعمليات صنع القرار. وتحتاج السلطات إلى قوة عاملة ذات مهارات عالية ومتنوعة ومدربة، وأساليب فعالة لإجراء المقابلات مع الشهود والمشتبه بهم، وقدرات الطب الشرعي، وإدارة الأدلة. ويعد التعاون بين الوكالات وجمع المعلومات الاستخبارية وأنظمة التحليل وتبادل المعلومات ضروريًا لتقصي الحالة بشكل قوي. كما يعد التعاون عبر الحدود أمرًا ضروريًا لمنع ومكافحة الاتجار بالمخدرات والأسلحة النارية والموارد الطبيعية، وكذلك الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين.

كما تتصدى العديد من الدول الأفريقية لهذه التحديات المعقدة من خلال اتخاذ تدابير التعاون الفعالة التي تعتمد على التنسيق بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد مما أدى إلى تحسين تدابير التعاون عبر الحدود، التي تشمل إدارة الحدود استناداً إلى المعلومات الاستخبارية وتحديد سمات الركاب والبضائع للسيطرة على الطيران والنقل البحري والسفر البري. فعندما تكون الحدود سهلة الاختراق أو عندما يكون المجال البحري واسعًا، فإن المبادرات مثل مكاتب الاتصال الحدودية وفرق العمل المشتركة في المطارات ووحدات مراقبة الموانئ ونظام التوعية بالمجال البحري تكون فعالة بشكل خاص في تعطيل شبكات الجريمة المنظمة عبر الحدود والقائمين عليها.

أهدافنا:

- دعم مؤسسات إنفاذ القانون الجوية والبرية والبحرية باستخدام أحدث الأساليب التي تعطي الأولوية للنزاهة والفاعلية وتعزز الإدماج.
- دعم مؤسسات إنفاذ القانون لتعزيز أعمال الشرطة الموجهة نحو المشكلات والمجتمع للتصدي بشكل استباقي لسلامة وأمن المواطنين، لا سيما في سياقات التوسع الحضري السريع.
- تعزيز إمكانات الدول الأعضاء وطرق تصديها للجريمة والفساد من خلال تطوير أنظمة العدالة الجنائية ودمج حلول "المدن الذكية" التكنولوجية لبناء هياكل إدارة محلية مرنة.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، آلان غيشيغي

٢.٥ تعزيز إمكانية لجوء الجميع إلى القضاء دون تمييز

من الأهمية بمكان توفير الحماية الكاملة لحقوق المتهمين والمحكوم عليهم ومعاملتهم الإنسانية أثناء الإجراءات الجنائية وبعدها وحماية الضحايا المتضررين من الجريمة ومساعدتهم، مع ضمان احترام حقوق واحتياجات الفئات الخاصة لتحقيق المساواة. حيث تعاني النساء والأطفال والشباب والفئات الأشد فقرًا من عدم التوجيه والتعريف بإمكانية الحصول على الموارد التي من شأنها أن تسمح لهم بالممارسة الكاملة لحقوقهم في سياق اتصالهم بمنظومة العدالة الجنائية، سواء بوصفهم ضحايا أو متهمين. تُعد النُهُج التي تراعي منظور الجنسين وتركز بشكل خاص على مساعدة الفئات الأكثر ضعفًا، من الأولويات اللازمة لإصلاح العدالة الجنائية بشكل فعال. ويجب أن تحترم الأنظمة، خلال مسار منظومة العدالة الجنائية، حقوق الإنسان ورفاهية جميع الأشخاص المتصلين بتلك المنظومة مع إعادة تأهيل المحكوم عليهم وإعادة إدماجهم بوصفها أهدافًا رئيسية.

لقد أحرزت أفريقيا تقدمًا كبيرًا خلال السنوات الأخيرة في تعزيز سيادة القانون وفاعلية نظم العدالة الجنائية وقابليتها للمساءلة. حيث بذلت العديد من الدول الأفريقية جهودًا لتعزيز الوصول إلى العدالة لحماية حقوق الفئات الأشد فقرًا والأكثر عرضة للخطر وأولئك الذين تخلفوا عن الركب. ويفيد تقرير شؤون الحكم في أفريقيا لعام ٢٠١٩ الصادر عن مؤسسة "مو إبراهيم" إنه منذ عام ٢٠١٤، **تحسنت أفريقيا في جميع تدابير سيادة القانون.**[٦٢] وفي المتوسط، يستطيع المواطنون الوصول إلى العدالة بشكل أكثر فاعلية وأمانًا كما أضحت المؤسسات القضائية أكثر استقلالية وعملياتها أكثر شفافية. وقد حققت بعض الدول على وجه الخصوص نتائج جيدة في مؤشرات سيادة القانون والوصول إلى العدالة والثقة في المحاكم. ومع ذلك، **تواجه الدول التي تعيش حالة صراع أو الخارجة من الصراع تحديات أكبر في توفير الوصول إلى العدالة لمواطنيها.**[٦٣]

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات و الجريمة

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يوسف السباعي، فادي سمير ومهند دياب

أهدافنا:

- زيادة الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء لتعزيز وصول المساعدة القانونية لمن هم في حاجة إليها - ولا سيما الفئات الأكثر عرضة للخطر ومستحقي الحقوق المحددة والاحتياجات الخاصة في نظام العدالة الجنائية، مثل: المحتجزين في مرحلة ما قبل المحاكمة، والسجينات، وضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي.

- دعم الدول الأعضاء بالشراكة مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني لتعزيز أنظمة قضاء الأحداث المتخصصة لدعم حقوق الأطفال وضمان خدمتهم وحمايتهم بشكل أفضل في جميع مراحل إقامة العدل، بما يتماشى مع المعايير والقواعد الدولية.

- حماية ضحايا الجريمة ومساعدتهم من خلال تقديم الحلول الوطنية والإقليمية المستدامة التي تعتمد على الشراكات المبرمة مع المنظمات التي تركز على الضحايا والجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني.

٣.٥ جعل أنظمة العدالة في أفريقيا قابلة للمساءلة وفعالة ومستقلة

يتمتع العديد من أنظمة العدالة الجنائية في أفريقيا بقدرة محدودة على محاسبة المتهمين، وقد تؤدي الاستجابات غير الملائمة من قبل مؤسسات العدالة أو المسؤولين المختصين إلى حدوث إيذاءات ثانوية. حيث تتطلب الملاحقة القضائية الفعالة للجرائم المنظمة تكثيف الاتصالات وتبادل المعلومات بين أجهزة الإدعاء في الدول المعنية والسلطات المركزية ذات الصلة وجهات إنفاذ القانون الأخرى. وتعد نزاهة القضاء وآليات التعاون القضائي من المكونات الأساسية للتحقيق الجنائي الفعال عبر الحدود وسيادة القانون القوية.

تمثل ثقة العامة في مؤسسات قطاع العدالة القوية والفعالة عاملًا رئيسيًا لضمان الإدارة السليمة والتنمية المستدامة. وتعد آليات التعاون الدولي الفعالة أمرًا حيويًا لقطاع العدالة لتقديم مرتكبي الجرائم المنظمة عبر الحدود والإرهاب إلى العدالة بطريقة عادلة تتسم بالشفافية وفي الوقت المناسب.

أهدافنا:

- تعزيز نزاهة القضاء ومشروعية أداء أجهزة الادعاء، وتزويد القائمين عليها بالمهارات وقواعد المعرفة وآليات تبادل المعلومات المطلوبة للدعاوى الجنائية المعقدة.
- دعم خدمات أجهزة الإدعاء والجهاز القضائي والمحاكم للحد من الإيذاءات الثانوية، والتصدي بشكل أكثر فاعلية للعنف القائم على النوع الاجتماعي وتعزيز التدابير غير الاحتجازية المراعية لمنظور الجنسين.
- تعزيز الشبكات القارية والإقليمية والوطنية لتحسين تبادل المعلومات وأفضل الممارسات والمساعدة القانونية المتبادلة والتعاون الدولي.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

٤.٥ تبني نُهُج إعادة التأهيل لإدارة السجون

يعاني قطاع العدالة بشكل رئيسي ومستمر من مشكلة تزايد عدد نزلاء السجون والأعباء المالية والاجتماعية الناجمة التي تؤثر على القارة. حيث تواجه العديد من السجون في أفريقيا خطر وجود السجناء الضعفاء - وخاصةً الشباب - الذين يتجهون إلى ارتكاب الجرائم الأكثر خطورة، مثل: التطرف العنيف. علاوة على ذلك، تعاني السجون من قصورٍ في تلبية احتياجات السجينات بالكامل مما يؤثر سلبًا على كفاءة إدارة السجون وعملياتها. ويمكن تحقيق المزيد من السلامة العامة إلى جانب الحفاظ على المعاملة الإنسانية لنزلاء السجون وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم من خلال تحسين سياسات إصدار الأحكام، والتشجيع على إيجاد بدائل للحبس - متى يكون ذلك مناسبًا - وإعداد القضايا بفاعلية، وتقديم الدعم للسجناء بعد الإفراج عنهم.

وعلى النحو الذي تبين خلال فترة تفشي جائحة كوفيد-١٩ في العالم، فقد كان النزلاء في السجون المكتظة والأماكن المغلقة أكثر عرضة للإصابة بالفيروس. ولذلك يجب توصيل خدمات الرعاية الصحية إلى أنظمة العدالة الجنائية للحد من انتشار الجريمة بشكل فعال ومستدام، وتشمل تلك الخدمات: علاج اضطرابات تعاطي المخدرات، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وعلاجه ورعاية مرضاه، وتقديم خدمات الصحة النفسية، وتطبيق التدابير الاحترازية للوقاية من الإصابة بفيروس كوفيد-١٩. كما أدت أزمة كوفيد-١٩ إلى اتخاذ إجراءات طارئة للتخفيف من الازدحام داخل مرافق الاحتجاز. ففي عام ٢٠٢٠، شهدت أفريقيا أمثلة على الممارسات الجيدة المتبعة في تطبيق خطط الإفراج عن السجناء في حالات الطوارئ بما يتماشى مع المبادئ التي تضع الضحايا وحقوق الإنسان على رأس أولوياتها. حيث دعا مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالتعاون مع شركاء الأمم المتحدة إلى الإفراج عن السجناء في حالات الطوارئ وقدم المكتب الدعم في تنفيذ ذلك المسعى لتقليل عدد النزلاء في السجون والأماكن المغلقة الأخرى، ودعم كذلك الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع المؤسسي على التدابير غير الاحتجازية في الحالات المناسبة.

أهدافنا:

- تعزيز المعايير الدولية والإقليمية لضمان وجود آليات احتجاز آمنة وإنسانية ومراعية لخصوصية الاحتجاز القائم على نوع الجنس وتهدف إلى إعادة تأهيل المتهمين وإعادة إدماجهم في المجتمع وتمكينهم اقتصاديًا.
- دعم الدول الأعضاء لتوفير إمكانية الحصول على الخدمات الصحية القائمة على الأدلة بشكل مستمر لجميع الأشخاص المتصلين بنظام العدالة الجنائية منذ لحظة الإيقاف والضبط ووصولًا إلى إجراءات ما بعد الإفراج، وتشمل تلك الخدمات: علاج اضطرابات تعاطي المخدرات، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وعلاجه ورعاية مرضاه.
- مساعدة الدول الأعضاء في تعزيز العدالة التصالحية وتقديم بدائل للحبس وقصر التدابير السالبة للحرية على أن تكون الملاذ الأخير للعقاب، عن طريق تعزيز قدرتها على تطبيق التدابير غير الاحتجازية في الحالات المناسبة وفي جميع مراحل إجراءات العدالة الجنائية.
- تقوية القدرات والاستجابات والاستراتيجيات التي تتعامل مع الأطفال المخالفين للقانون بما يتماشى مع المعايير الدولية ومع مبدأ عدم اللجوء إلى حرمان الأطفال من حريتهم إلا كحل أخير ولأقصر فترة زمنية مناسبة.

ورشة عمل للتدريب المهني على صناعة الأحذية. جزء من "مشروع الفرصة الثانية لإعادة تأهيل ودمج الأطفال المخالفين للقانون" بالشراكة مع وزارة التضامن الاجتماعي بمؤسسة الأحداث في المرج بالقاهرة مصر.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يوسف السباعي، فادي سمير ومهند دياب

العوامل المساعدة على التغيير

إقامة شراكات قوية

سعيًا من المكتب إلى تحقيق طموحات هذه الرؤية، فإنه ملتزم بأداء دور عميق في تسهيل العلاقات بين الشركاء والشبكات وتنظيمها وإيصالها ببعضها البعض. يجري توسيع نطاق الالتزامات والشراكات المتعددة الأطراف من أجل وضع طرق استجابة مبتكرة ومختلفة للتصدي للجرائم المنظمة والإرهاب والفساد تهدف إلى تطبيق الإدارة الشاملة وتحسين إدارة الصراعات ومنع العنف. وسيتعاون المكتب تعاونًا وثيقًا مع الإتحاد الأفريقي والدول الأعضاء به والمنظمات شبه الإقليمية والدولية، مثل: شركاء الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، والجهات المانحة لتعزيز السلام والأمن، فضلاً عن دعم تفعيل **أطر عمل الاتحاد الأفريقي ومبادراته وقراراته ذات الصلة.** واعترافًا بالتحدي الكبير الذي يمثله الإرهاب في أفريقيا، يواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تعاونه الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والكيانات المعنية الأخرى المشاركة في اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب. كما يعمل المكتب بشكل وثيق مع إدارتي عمليات السلام والشؤون السياسية وبناء السلام التابعين للأمم المتحدة لتعزيز السلم والأمن في عمليات السلام وسياقات بنائه في جميع أنحاء أفريقيا.

يلتزم المكتب بتقديم خبراته وقدراته إلى الدول الأعضاء في أفريقيا التي تطلب الدعم، وإلى المناطق التي لم يصل إليها بعد. وفي إطار دعم إصلاحات نظام الأمم المتحدة الإنمائي وبوصفه شريكًا في الفريق القطري للأمم المتحدة، سيقدم المكتب المزيد من أنشطته من خلال برامج الأمم المتحدة المشتركة وعن طريق اتباع نهج متماسك على مستوى المنظومة في سبيل الدعم المباشر للأهداف الإنمائية للدول.

يتعاون المكتب كذلك مع القطاع الخاص في أفريقيا ومجتمعات المغتربين في أفريقيا، والذين من شأنهما أن يلعبا دورًا حيويًا في دعم أهداف هذه الرؤية. كما تمثل الشراكات المبرمة مع المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية عاملًا حاسمًا في تطوير المشاركة المطلوبة من جانب الجهات المعنية المتعددة، وكذلك في زيادة الشفافية والمساءلة والإدماج في تصميم البرامج وتنفيذها. وسيكثف المكتب التعاون مع المؤثرين الرئيسيين لمنع العنف والفساد والحد من الوصم والتمييز.

أخيرًا، يعمل المكتب على تقوية الشراكات المبرمة مع قاعدة الجهات المانحة لديه وتنويعها وتكثيفها لمواجهة التحديات العالمية العديدة والمعقدة المتعلقة بالمخدرات والجرائم المنظمة عبر الوطنية في أفريقيا، وذلك بهدف الحصول على المزيد من التمويل لتنفيذ الأنشطة الداعمة لهذه الرؤية ولطموحات المكتب.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

تعزيز دور المرأة

يكفل المكتب من خلال تدخلاته (مبادراته وأنشطته) – المراعية للنوع الاجتماعي - أن تستفيد البرامج من وجهات نظر جميع الهويات، إذ تتمتع المرأة بوجودها في موضع فريد يمكنها من أن تكون عاملاً فعالاً للتغيير. إلا أن قدراتها على المساعدة في حل القضايا والابتكار لا يتم الإستفادة منها على نحو كاف. وسيعمل المكتب على إيجاد فرص جديدة لمواصلة العمل مع المرأة الأفريقية ووضعها في صميم هذا الاستثمار من أجل تحقيق التغيير الجذري. وسيبذل المكتب قصارى الجهد للحد من إقصاء النساء والفتيات فيما يتعلق بتولي عدد من المناصب في نظام العدالة الجنائية - لا سيما في مجال إنفاذ القانون- والحد من تهميش النساء الضحايا والنساء اللاتي يرتكبن الجرائم.

وتقديرًا للدور المحوري الذي تلعبه المرأة في منع العنف وحل النزاعات وحفظ السلام، فسوف تُنشأ فرص جديدة تعزز مشاركة المرأة وتوليها المسؤوليات القيادية وتعزيز إمكانية وصولها إلى العدالة. وسيتعاون المكتب مع منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية، وسوف يدعم الجهود الشعبية لتمكين النساء والفتيات من مواجهة التمييز بين الجنسين. كما سيدعم الدول الأعضاء لتحسين القدرات في جميع مراحل أنظمة العدالة الجنائية الخاصة بها لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات، ومواجهة النمطية، والتمييز بين الجنسين والتحيز الثقافي، وتمكين النساء والفتيات من نزيلات السجون وأماكن الاحتجاز من الحصول على الخدمات الصحية.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

تمكين الأطفال والشباب

يعد تمكين الأطفال والشباب من المحاور الأساسية في عملية التغيير الجذري، وهو حجر الزاوية في كيفية تحقيق القارة لطموحات هذه الرؤية. حيث سيقوم المكتب بدعم وضع الاستراتيجيات والسياسات التي تُبنى على آراء الشباب وتستنير بها، مع دمج الأبعاد التي تعزز الإنصاف والمساواة بين الجنسين بحيث تتصدى على نحو أكثر فعالية للأعراف والقوالب النمطية الاجتماعية والثقافية الضارة والقائمة على نوع الجنس. وستشجع هذه النُهُج النساء والفتيات على التعبير عن آرائهن، وستدفع الرجال والأولاد في المقابل إلى التخلي عن تلك القوالب والاتجاه إلى إقامة العلاقات الصحية المبنية على الاحترام المتبادل بين الطرفين.

وسوف يؤدي تمكين الشباب، في ظل الأوضاع الهشة وحالات النزاعات وما بعدها، وإشراكهم بوصفهم عوامل تغيير للتصدي للجريمة المنظمة والإرهاب والفساد وبناء القدرات الجماعية والفردية للمواجهة والمساعدة في الحد من أسباب الصراع العنيف. حيث سيدعم المكتب الدول الأعضاء لبناء الاستجابات التي ترفع من معدل مشاركة الشباب في مجال منع انتشار المخدرات والجريمة المنظمة والإرهاب والفساد ومكافحة تلك الجرائم.

وسيتعاون المكتب بشكل وثيق مع المنظمات المحلية التي يقودها الشباب ومنظمات شباب المهجر والمنظمات التطوعية الموجهة للشباب، مثل: برنامج متطوعي الأمم المتحدة، وبرنامج المتطوعين الشباب للاتحاد الأفريقي، وبرنامج جيل بلا حدود. ستمكن الروابط القوية للمكتب مع شباب أفريقيا من استيعاب التحديات التي يواجهونها بشكل أفضل، حيث سيلتزم المكتب بوضع برامج تستمر لعشر سنوات تستهدف الأطفال والشباب وتدمجهم في المجتمع وتمكّنهم، لا سيما ذوي الهمم والأكثر ضعفًا والمعرضين للخطر أو الإقصاء أو التمييز.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

إعطاء الأولوية للوقاية

يعمل المكتب على زيادة مقدار الدعم الذي يقدمه إلى الدول الأعضاء فيما يخص قدرات الوقاية من أجل معالجة العوامل والمسببات المتعلقة بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الحدود والإرهاب والفساد وغسل الأموال.

ويدرك المكتب أن الوقاية الفعالة تتطلب تقديم استجابات من قطاعات متعددة على مستوى الفرد والمجتمعات المحلية والمجتمع ككل. سيجري توسيع نطاق استراتيجيات الوقاية القائمة على الشواهد والأدلة لدعم وبناء قدرة المجتمعات والمؤسسات والفئات المعرضة للخطر والضعيفة على الصمود. سيضع المكتب في أولوياته زيادة التعاون مع المنظمات الأهلية والدينية والمؤثرين الأساسيين (مثل: العائلات، والأطفال، والشباب والمجموعات الفرعية وزعمائها الدينيين والتقليديين، وقادة الشعوب الأصلية)، مع الاستمرار في التعاون مع المدارس والمؤسسات الأكاديمية ووسائل الإعلام.

ترك أثر يقوده الابتكار

سيجد المكتب حلولًا أكثر فاعلية وسينفذ النُهُج المبتكرة لمساندة القارة في تصديها للتهديدات المتعلقة بالمخدرات والجرائم والعنف والإرهاب والفساد وغسل الأموال، وحمايتها من تلك التهديدات. حيث حظي التغير التكنولوجي السريع الذي يتصدى للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في جميع أنحاء القارة باحتفاء وترحيب كبيرين. ويتيح استخدام التكنولوجيا والخدمات الرقمية للدول الأعضاء فرصًا لمكافحة الجريمة والمخدرات. وسيوظف المكتب النُهُج القائمة على الابتكار التي تستخدم العلوم والتكنولوجيا والوسائل الرقمية في برامجه لتعزيز حجم التأثير، وذلك من خلال إبرام شراكة مع القطاعات الخاصة والعلمية والأكاديمية ومؤسسات المجتمع المدني الحيوية في أفريقيا.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

القضاء على التمييز والوصم

يدرك المكتب أن الوصم والتمييز وانتهاك حقوق الإنسان أمور تعوق وصول الأفراد إلى الخدمات التي هم بأمس الحاجة إليها.

غالبًا ما تشكل عائقًا رئيسيًا أمام السياسات الوطنية الفعالة لمكافحة المخدرات ومنع وقوع الجريمة واستجابات نظام العدالة الجنائية. ويلتزم المكتب بتوظيف برامجه وسياساته ودعمها وتنفيذها للحد من التمييز الذي يواجهه الأشخاص المعرضون للوصم في القارة.

سيدعم المكتب الدول الأعضاء في تهيئة بيئات اجتماعية وقانونية متاحة للأفراد لتقديم الخدمات الفعالة والعادلة استجابةً لاحتياجاتهم. وسوف يعمل مع المؤسسات للوقوف على كيفية تطور ظاهرة الوصم وانتشارها عبر البيئات المتنوعة، وتحديد المجموعات الأكثر تأثرًا بها، مما يمكنه من دعم الاستجابات المصممة خصيصًا لضمان مواجهة التمييز والوصم. وسيدعم المكتب كذلك المؤسسات والمجتمع المدني ووسائل الإعلام لتوفير المعلومات والتعليم والاتصالات التي توجه الرسائل الدقيقة المستندة إلى العلم والقائمة على حقوق الإنسان، والتي تتصدى للروايات الكاذبة والتمييزية.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

خـــاتمة

تحدد رؤية المكتب الإستراتيجية لأفريقيا لعام ٢٠٣٠ أولوياته والدعائم اللازمة للتغيير الجذري والمستدام لدعم أفريقيا بشكل أفضل نحو تحسين سبل السلامة والتصدي للمخدرات والجريمة المنظمة والإرهاب والفساد والتدفقات المالية غير المشروعة، ويرجع ذلك إلى التشاور مع جميع الأجهزة والمؤسسات المعنية، وهو أمر غير مسبوق لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مما يدل على وجود موجة كبيرة من الدعم لإحداث التغيير الطموح الذي سيسمح للمكتب بالعمل بشكل أكثر فاعلية بالتنسيق مع أفريقيا لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠. وتحدد رؤية المكتب عزمه على إقامة الشراكات والتمكين والإشراك والتضمين والابتكار والتعليم من أجل الوصول لأفريقيا التي نصبو إليها جميعًا.

تتمتع رؤية المكتب لعام ٢٠٣٠ بالقدرة على إطلاق حقبة تحول غير مسبوقة تتطلب التحول إلى استخدام النُهُج الجديدة والمبتكرة بما يتماشى مع **استراتيجية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ٢٠٢١ - ٢٠٢٥**، وسيحتاج تحقيق ذلك جهودًا متضافرة عبر المنظمة، سواء في المقر الرئيسي للمكتب أو على المستوى الميداني.

تستجيب مبادرات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الجديدة بشكل شامل للاحتياجات والتحديات الجديدة والناشئة في أفريقيا، المدعومة بولاية وخبرات المكتب الفريدة. حيث تتطلب تعبئة الموارد المالية اللازمة لتفعيل رؤية المكتب تمويلًا كبيرًا من مجموعة واسعة من المصادر على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. وتضيف المبادرات القابلة للتمويل قيمة للبرامج الحالية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وتستجيب للثغرات الحرجة وتمثل التزامًا من المكتب ببرامج الأمم المتحدة المشتركة للتأثير بشكل متزايد وتحقيق النتائج بشكل أفضل في جميع مجالات الاستثمار الخمسة وأولويات كل منها. وسيراجع المكتب كل سنتين وحتى عام ٢٠٣٠، رؤيته بعناية لتقييم الاتجاه الذي يسعى إليه، والتقدم الذي لا يزال مطلوبًا حتى موعد تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ويختتم المكتب هذه الوثيقة بتوجيه نداء للجميع من أجل دفع عجلة التغيير نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠: حيث يتواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مع الحكومات والمنظمات والخبراء والمؤسسات والأشخاص من جميع أنحاء أفريقيا وحول العالم لتوحيد عوامل التغيير والمساعدة في تفعيلها لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة والإرهاب والعنف والفساد والتدفقات المالية غير المشروعة. فإذا كنت تشعر أنه يمكنك المساهمة في تحقيق التغييرات التي يسعى المكتب إليها، يُرجى المشاركة.

إذا كنت:

- تمثل دولةً عضوًا أو منظمةً إقليميةً في أفريقيا وتريد التعاون معنا
- مواطنًا وتريد أن تدعم رسائل المكتب وتنضم إليه في تحقيق طموحاته
- إحدى منظمات المجتمع المدني أو المؤثرين الرئيسيين الذين يريدون إحداث التغيير المقترح
- كيانًا تابعًا للأمم المتحدة أو منظمةً دوليةً أخرى ترغب في تطوير البرامج المتكاملة وتنفيذها مع المكتب
- مؤسسةً ماليةً أو منظمةً أو دولةً عضوًا ترغب في تقديم الدعم على المستوى الكلي للدول في أفريقيا، وفي حاجةٍ إلى المساندة في إدارة هذا الأمر والإشراف عليه
- مركزًا فكريًا أو مدرسةً أو مؤسسةً أكاديميةً ترغب في الاتصال والتواصل للمساعدة في تحويل النظرية إلى واقع
- مؤسسات لديها موارد للتمويل ترغب في دعم هذه الرؤية

يرجى التواصل مع المكتب عبر البريد الإلكتروني: **unodc-africa@un.org**

المراجع

١ - United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), UNODC Strategy 2021 – 2025, 2021.

٢ - United Nations, Department of Economic and Social Affairs (DESA), Population Division, World Population Prospects 2019: Highlights, 2019.

٣ - United Nations; World Bank, Pathways for Peace: Inclusive Approaches to Preventing Violent Conflict, 2018

٤ - .Corral, Paul; Irwin, Alexander; Krishnan, Nandini; Mahler, Daniel Gerszon, and Vishwanath, Tara, World Bank: 2020.

٥ - Enhancing Africa's capacity to respond more effectively to transnational organised crime (ENACT), Organised Crime Index Africa 2019, 2019.

٦ - UN News, "Climate emergency 'a danger to peace", UN Security Council hears", 24 July 2020, accessed online at https://news.un.org/en/story/2020/07/1068991

٧ - Intergovernmental Science-Policy Platform on Biodiversity and Ecosystem Services (IPBES), Summary for policymakers of the global assessment report on biodiversity and ecosystem services of the Intergovernmental Science-Policy Platform 2019.

٨ - United Nations Office on Drugs and Crime, World Wildlife Report 2020, 2020.

٩ - World Health Organization (WHO), Primary health care on the road to universal health coverage: 2019 monitoring report: executive summary, 2019.

١٠ - United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), UNCTADstat database on Merchandise: Intra-trade and according to https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=24397 accessed on 7 December 2020.

١١ - Majumdar, Shruti; Wood, Gemma, UN Trust Fund to End Violence against Women Briefing Note on the Impact of COVID-19 on violence against women through the lens of Civil Society and Women's Rights Organizations, UN Trust Fund to End Violence against Women, 2020.

١٢ - World Health Organization (WHO), Global status report on preventing violence against children 2020, 2020.

١٣ - United Nations Economic Commission for Africa (UNECA), African Governance Report IV 2016: Measuring Corruption in Africa: The International Dimension Matters, 2016.

١٤ - United Nations. Economic Commission for Africa (UNECA). Illicit financial flows: report of the High Level Panel on illicit financial flows from Africa, 2015

١٥ - United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), Tackling Illicit Financial Flows for Sustainable Development in Africa, 2020.

١٦ - United Nations Security Council, resolution 2220 (2015).

١٧ - International Organization for Migration (IOM); African Union Commission, Africa Migration Report, 2020.

١٨ - Banga, Karishma and others, Africa trade and COVID-19: the supply chain dimension, a joint paper between UNECA's African Trade Policy Centre and Overseas Development Institute, 2020.

١٩ - African Development Bank Group, African Economic Outlook 2020, 2020.

٢٠ - Intergovernmental Science-Policy Platform on Biodiversity and Ecosystem Services (IPBES), Regional Assessment Report on Biodiversity and Ecosystem Services for Africa, 2018.

٢١ - African Natural Resources Centre; African Development Bank Group, Catalyzing growth and development through effective natural resources management, 2016.

٢٢ - African Natural Resources Centre; African Development Bank Group, Illicit trade in natural resources in Africa: preview ahead of a forthcoming report, 2016.

٢٣ - United Nations, Department of Economic and Social Affairs (DESA), Population Division, World Urbanization Prospects: The 2018 Revision, 2019.

٢٤ - United Nations Economic Commission for Africa (UNECA), Urbanization and National Planning in Africa, 2018.

٢٥ - African Union Commission, Strategy on Gender Equality and Women's Empowerment (GEWE) 2018-2028, 2019.

٢٦ - African Union Commission, The Digital Transformation Strategy for Africa (2020-2030), 2020; See also The Smart Africa Initiative: Strategic Vision to turn Africa into a Digital Single Market, accessible at https://smartafrica.org/wp-content/uploads/2019/03/Design-English-13.03.pdf

٢٧ - United Nations Conference on Trade and Development, Tackling Illicit Financial Flows for Sustainable Development in Africa, 2020.

٢٨ - African Union Commission, African Union Plan of Action on Drug Control and Crime Prevention (2019-2023), 2019.

٢٩ - United Nations Office on Drugs and Crime, World Drug Report 2020, 2020.

٣٠ - Ibid.

٣١ - United Nations; World Bank, Pathways for Peace: Inclusive Approaches to Preventing Violent Conflict, 2018.

٣٢ - United Nations Office on Drugs and Crime; International Network of People Who Use Drugs; Joint United Nations Programme on HIV/AIDS; United Nations Development Programme; United Nations Population Fund; World Health Organization; United States Agency for International Development. Implementing comprehensive HIV and HCV programmes with people who inject drugs: practical guidance for collaborative interventions, 2017.

٣٣ - International Narcotics Control Board (INCB), Availability of Internationally Controlled Drugs: Ensuring Adequate Access for Medical and Scientific Purposes, 2016.

٣٤ - World Health Organization (WHO), "1 in 10 medical products in developing countries is substandard or falsified", News Release, 28 November 2017, accessed online at https://www.who.int/ar/news/item/10-03-1439-1-in-10-medical-products-in-developing-countries-is-substandard-or-falsified

٣٥ - United Nations Office on Drugs and Crime, Report on COVID-19 related Trafficking of Medical Products as a Threat to Public Health, 2020.

٣٦ - Goldstein Market Intelligence, African Pharmaceutical Market Analysis by Therapeutic Class, by Drug Categories, by Inhalants, by Anabolic Steroids & by Region with COVID-19 Impact: Forecast Period 2017-2030, 2020.

٣٧ - Obonyo, Raphael "African youth and the growth of violent extremism", Africa Renewal: December 2019 – March 2020 edition (United Nations), 23 December 2019, accessed online at https://www.un.org/africarenewal/magazine/december-2019-march-2020/african-youth-and-growth-violent-extremism

٣٨ - United Nations Office on Drugs and Crime, Global Study on Firearms Trafficking 2020, 2020.

٣٩ - United Nations Security Council, resolution 2220 (2015).

٤٠ - United Nations Office on Drugs and Crime, Global Study on Homicide: Gender-related killing of women and girls, 2018.

٤١ - United Nations Office on Drugs and Crime, Global Study on Firearms Trafficking 2O2O, 2020.

٤٢ - African Union Commission, AU Master Road Map of Practical Steps to Silencing the Guns in Africa, 2O17. See also https://au.int/en/flagships/silencing-guns-2020

٤٣ - SOS Children Villages International, The Right to Protection: Ending Violence Against Children, 2017.

٤٤ - United Nations Office on Drugs and Crime, Global Study on Homicide: Gender-related killing of women and girls, 2018.

٤٥ - United Nations Office on Drugs and Crime, Global Report on Trafficking in Persons 2O16, 2016.

٤٦ - United Nations Office on Drugs and Crime, Global Study on Homicide 2O19, 2019.

٤٧ - Simpson, Graeme; United Nations, The Missing Peace: Independent Progress Study on Youth, Peace and Security, United Nations General Assembly: 2018.

٤٨ - United Nations Office on Drugs and Crime, Global Study on Smuggling of Migrants 2O18, 2018.

٤٩ - African Union Commission, African Union Convention on Cyber Security and Personal Data Protection, 2014.

٥٠ - United Nations Office on Drugs and Crime, World Wildlife Report 2O2O, 2020.

٥١ - African Natural Resources Centre; African Development Bank Group, Illicit trade in natural resources in Africa: preview ahead of a forthcoming report, 2016.

٥٢ - United Nations Office on Drugs and Crime, Fisheries Crime, focus sheet under a UNODC public awareness raising cam- paign on fisheries crime, 2016.

٥٣ - African Union Commission, Africa's Integrated Maritime Strategy (2O5O AIM Strategy), 2012.

٥٤ - International Labour Organization (ILO), Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), International Organization for Migration (IOM), and United Nations Children's Fund (UNICEF), Ending child labour, forced labour and hu- man trafficking in global supply chains, 2019.

٥٥ - United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), Fighting the illicit trafficking of cultural prop- erty: a toolkit for European judiciary and law enforcement, 2018.

٥٦ - Brodie, Neil; Doole, Jenny and Watson, Peter, Stealing history: the illicit trade in cultural material, The McDonald Institute for Archaeological Research, 2000.

٥٧ - United Nations, The UN common position to address global corruption – towards UNGASS 2O21, 2019.

٥٨ - Transparency International; Afrobarometer, Global Corruption Barometer Africa 2019: Citizens' views and experiences of corruption, 2019.

٥٩ - African Union Commission, Convention on Preventing and Combating Corruption, 2003 available at http://www.auanti-corruption.org/uploads/au_conventon_on_preventing_and_combating_corruption.pdf and see also activities of the African Union Advisory Board on Corruption at http://www.auanti-corruption.org/auac/about/African-Union-Advisory-Board-on-Cor-ruption-In-Brief

٦٠ - Asset Recovery Inter-Agency Network for Southern Africa (ARINSA), Annual Report 2O19, UNODC Pretoria: 2019.

٦١ - Wasike Shimanyula, Andrew, "Kenya's COVID-19 fight gets boost from seized funds", Anadolu Agency (Kenya), 8 April 2020, accessed online at https://www.aa.com.tr/en/africa/kenya-s-covid-19-fight-gets-boost-from-seized-funds/1796520

٦٢ - Mo Ibrahim Foundation, African Governance Report: Agendas 2O65 & 2O5O: Is Africa on track? 2019.

٦٣ - Logan, Carolyn, Ambitious SDG goal confronts challenging realities: Access to justice is still elusive for many Africans, Policy Paper no.39, Afrobarometer, March 2017.

"أفريقيا تحتاج منا عمل أكثر من المعتاد. والأهم من ذلك، أن أفريقيا تستحق المزيد."

المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة غادة فتحي والي، لقاء مع المجموعة الأفريقية، فيينا، ٢٧ فبراير ٢٠٢٠

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة